سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٨ يونيه ١٩٧٠

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، أنور السادات.. نائب رئيس الجمهورية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، سيد مرعى.. للزراعة والاصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للدولة للشئون الخارجية، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، ابراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للاسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للتربية والتعليم، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف وشؤون الأزهر، محمد حمدى عاشور.. للادارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية وشؤون مجلس الأمة، عبده سلام.. للصحة، مصطفى كامل اسماعيل.. للعدل، محمد عوض القونى.. للسياحة، حسن محمد التهامى.. للدولة، محمد سعد الدين زايد.. للدولة.. عبد الرؤوف سامى شرف.. للدولة، محمد حسنين هيكل.. للارشاد القومى.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- جزء برئاسة أنور السادات.. مناقشة الميزانية، الالتزامات الخارجية والداخلية	١
٢- دخول عبد الناصر.. يسأل عن اجراءات السيطرة على الكوليرا فى الاسكندرية	١٢
٣- استمرار مناقشة الميزانية وكيفية تخفيض الأعباء العامة	١٥ – ٤٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٧٠/٦/٨

اعتماد الأرقام الاجمالية لمشروع الميزانية الجديدة للدولة التى بلغ صافى الانفاق العام فيها ١٩١١,٦ مليون جنيه.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٨ يونيه ١٩٧٠

[الجزء الأول برئاسة السادات].

السادات: أيوه يادكتور سيد بسم الله.. بسم الله..

جاب الله: هو لازم هنكون متفقين قبل ما ننتهى إحنا اتكلمنا شوية قبل ما سيادتك تيجى.

فبالبنسبة للنقطة الأولى الخاصة بالتزامات القوات المسلحة: دى المفروض نشيلها من المصروفات الجارية.. الاستخدامات الجارية، فإذا اتشال الـ ٥٧ مليون، هو الفريق فوزى بيقول دول ٦١ قلت له: لأ.. خليه ٥٧ لأن ده الرقم اللى عندى فى الوقت الحاضر. فأيا كان الرقم اذا كان ٥٧ فنشيلهم هيتحقق فى الجهاز الادارى بالنسبة للميزانية الجاية فائض بين الـ ٣٦ العجز والـ ٥٧؛ يبقى ميزانية الجهاز الادارى للحكومة الجارية فيها فائض ٢١، وبالتالى الموارد السيادية مغطية باستخدامات الخدمات الدفاعية وبما فيها خدمات الدفاع الواردة فى ميزانية القوات المسلحة.

النقطة الثانية: بمعالجة الالتزامات لازم نربطها بميزان المدفوعات، اذا كان ميزان المدفوعات رصيده بالعجز مانقدرش نفترض إن يبقى رصيده بالعجز ورصيده فائض فى نفس الوقت. زى أى حساب لما الواحد يبقى ليه حساب فى البنك الرصيد بتاعه يادائن يامدين، فإذا كان الرصيد فى ميزان المدفوعات مدين معنى كده إن احنا جاى لنا من الخارج موارد، ودى بنضيفها على المصروفات بتاعتنا المحلية اللى بنستخدمها فى تمويل الاستثمار.

فإذا كان ميزان المدفوعات فيه عجز وفيه فى نفس الوقت عندنا التزامات هندفعها للخارج؛ زى التزامات القوات المسلحة وبقية الالتزامات المستحقة على البلد بالخارج واللى تستحق فى خلال السنة، بنقول: علشان نوفى بين حقيقة إن ميزان المدفوعات فيه عجز وسداد هذه الالتزامات، إن السداد لازم يتم كله من موارد خارجية.. تأجيلات قروض جديدة، تأجيل مقدم استثمارى، شراء بالآجل.. وهكذا، بالتالى مايبقاش فيه سداد net نقطعه من الناتج القومى.

يبقى ميزان المدفوعات فيه عجز يعنى فيه مواد جاية من الخارج للاقتصاد القومى كله، يبقى بالنسبة للاقتصاد القومى كله مافيش سداد ناتج من القطاع أو الناتج القومى لأن الحقيقة الناتج القومى بتاعنا هييجى له من الخارج؛ فمانقدرش نقول فى نفس الوقت إن الناتج القومى بتاعنا هينقطع منه بالنسبة للاقتصاد كله ونسدد الخارج. فإذا كان السداد كله هيكون نتيجة قروض وتسهيلات وتمويلات.. الى آخره يبقى كل الالتزامات اللى علينا بالخارج خلال السنة دى مش هتحول للخارج حتى لو كانت هناك أجزاء هتتحول كمفردات لوحدها. يعنى صحيح هنسدد جزء من التزامات الجيش وصحيح هنسدد جزء من التزامات الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات، انما لما ناخد مجموع السداد ومجموع الموارد اللى هتيجى لنا ونتائج التأجيلات والقروض و.. و.. الى آخره، يبقى الاقتصاد القومى هييجى له مش هيدفع للخارج زى ماهو وارد فى ميزان المدفوعات وبنقول فيه عجز ٦٠ مليون. يبقى فى هذه الحالة كل الالتزامات اللى المفروض نسددها للخارج مش هتسدد بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه، وبالتالى كلها ممكن اعادة استخدامها فى التمويل المحلى.

النقطة الثالثة: هى مسألة توازن الاقتصاد القومى ككل، النقطة اللى أنا بثيرها بقول: اذا كانت ميزانية الخدمات العامة مواردها قائمة وتغطى وفى هذه الحالة فيها فائض ٢١ مليون، واذا كانت ميزانية الدفاع متغطية والطوارئ وميزانية المهجرين متغطية وبقية الاستخدامات الاستثمارية..

يمكن لو تأذن لى أرجع خطوة للوراء فى كيفية حساب العملية دى، إحنا بنبتدى مع الخزانة وبنتفق بنقول: اجمالى فوائض الاقتصاد القومى بنجمعها بنقول آدى الاجمالى الفائض، من هذا الفائض بنخصم العجوزات.. عجز الهيئات عجز المؤسسات عجز الحكومة لو كان فيه، ثم نخصم منها الطوارئ اللى بياخدها الجيش ثم نخصم منها المهجرين ثم بنخصم منها كل الأنواع..

السادات: سيادة الريس بيشرفنا الساعة ١٢,١٥.

جاب الله: يعنى بنخصم من اجمالى الفوائض وده الشئ اللى بنتبعه باستمرار، طرح فى اللجنة الرباعية فى سنتين من اجمالى الفوائض والمدخرات بنعمل الاستقطاعات دى كلها وبعدين اللى بيفضل فى الآخر بنقول: هو ده الصالح للاستثمار، ونضيف له اللى هييجى لنا من الخارج – المدخرات بتاعة الخارج – بتصرف كعجز فى ميزان المدفوعات وتمول منها الاستثمارات.

فالنقطة الثالثة اللى بتثار هى: اذا كانت الاستخدامات الجارية فى اللى هى الخدمات الاجتماعية مواردها قائمة من الضرائب السيادية وما قد نحتاجه من استقطاع من المدخرات والفوائض، اذا كانت عجوزات الهيئات والمؤسسات استقطعت من المدخرات والفوائض، اذا كانت الباقى هو ممول للاستثمار مع اللى هييجى لنا من الخارج، يبقى العجز هييجى منين ليه العجز ثم هيغطى ايه؟! يعنى اذا كانت الاستخدامات ياخدمات اجتماعية ياعجوزات بنكون استقطعناها يااستثمار، وفى الآخر بتنتهى الاستخدامات اما بانتاج خدمة يابانتاج طاقات فى الاستثمار، فإذا كانت الموارد دى قائمة يبقى العجز الـ ٨٥ جيه منين؟!

أنا تساءلت امبارح هل هو جى نتيجة الالتزامات بعضها ماستخدمناهاش فى التمويل المحلى، فالدكتور عبد العزيز قال: لأ.. بالنسبة للقروض المحلية أنا مستخدمها قرضا. قرضا كويس ده اللى لازم يتعمل، إنه بدل ما قروض نسددها فى جهة لمؤسسة أو لبنك ونسيبها ومانستخدمهاش وهى قصادها ناتج عينى يبقى لازم أستخدمها، هو خدها قرضا قرضا واستخدمها.

يبقى هل بالنسبة للقروض الخارجية بالنسبة للاقتصاد كله التزاماتنا بالخارج هل جددت بالكامل نتيجة حقيقة إن ميزان المدفوعات فيه عجز، وإن احنا على مستوى الاقتصاد القومى مستوردين ولسنا مصدرين؟ قال: لأ.. أنا أخدت جزء هو الافتراض إنه مش هيسدد واستخدمته فى التمويل المحلى، أما الجزء اللى قدر إنه هيسدد فده استبعده من التمويل.. يعنى ده خلاصة ماورد من حديث لحد دلوقتى.

فهى النقطة إحنا عايزين نربط بين حاجتين.. حقيقة عجز ميزان المدفوعات إن فيه عجز وحقيقة سداد الالتزامات للخارج، والاثنين دول يكونوا متسقين مع بعض.

والنقطة الأخيرة اللى هى الثالثة: حقيقة إن الاستخدامات كلها متغطية استخدامات الحكومة، بل فيها فائض دلوقتى ٢١ الخدمات الاجتماعية والدفاع وميزانية القوات المسلحة وكل الطوارئ والمهجرين، مخصومة قبل كده من اجمالى المدخرات والفوائض، واللى فضل صافى المدخرات والفوائض زائد عجز ميزان المدفوعات يمول الاستثمارات.

فإذا كانت الاستخدامات فى الخدمات والاستثمار ممولة العجز ٨٥ جاى منين؟! هذا هو السؤال.

نقط تانية تفصيلية بقى: لما نقول فيه عجز قصور فى الموارد عن الاستخدامات وهنموله من الجهاز المصرفى، بنقول: إن ده يبقى تضخمى. لما نقول هذه العبارة: إن الموارد تقصر عن استخداماتنا وهنمولها بالتمويل بالعجز مع الجهاز المصرفى، على طول يبقى مفروض إن احنا بنزود النقود بنطبع فلوس وبنصرف.. فدى هتؤدى الى التضخم.

يمكن فيه بعض النقط فرعية أخرى بتتصل بمسألة العجز وطبيعة هذا العجز، انما اللى يهمنى منشأ هذا العجز، ليه؟ اذا كانت الاستخدامات لها مواردها محصورة، واذا كانت العجوزات والطوارئ والمهجرين خصمت قبل كده من اجمالى الفوائض والمدخرات يبقى العجز ده مصدره ايه؟

أنا كان تخيلى لازم فيه فى التحويلات وسداد الالتزامات إنها ماتجددتش بالكامل للسداد فى التمويل المحلى، فإذا كانت بالنسبة للقروض المحلية كلها مستخدمة فى اعادة التمويل يبقى الأمر بيتصل بالسداد للخارج؛ فعايزين نربط بقى حقيقة وجود عجز فى ميزان المدفوعات.

الدكتور عبد العزيز بيقول: اذا كان فيه أى قروض مش هتسدد للخارج يبقى فى هذه الحالة مستعد يخصمها من هذا العجز، انما بقول: أى عجز لسه محتاج نبحث منشأه؛ بمعنى إن اذا كانت الاستخدامات متغطية بالموارد يبقى أى عجز جاى فيه مفارقة توضح إن هذا العجز لا ضرورة له طالما أن الموارد المحلية هتغطى الاستخدام.

ده ملخص الموضوع.

حجازى: لو سمحت يافندم يخيل لى ملاحظتين مختلفتين للصورة.. هو الافتراض إن النقطتين لابد أن يتساوا منطقا الكلام النظرى ماحدش يختلف عليه اطلاقا..

هو النقطة الأولى: إن الدكتور سيد واضع اطار خطة تقديرى اللى بدأنا بيه الدراسة من البداية على أسس معينة وافتراض أن هناك عجز أد كده فى ميزان المدفوعات، وهذه التقديرات كلها تقديرات أولية وبالتالى بنشتغل عليها. النهارده الكلام على الاطار كما هو غير قائم، الاطار اللى كان موجود أصلا ده اطار تقديرى بحت، هو كان يبقى أحسن لو كان الدكتور سيد من واقع البيانات الحقيقية اللى موجودة قدامنا النهارده بناء عن المناقشات اللى تمت، إن كان صحح شكل الاطار المبدئى اللى بدأنا بيه.. ده ماحصلش!

جاب الله: لأ.. لو تسمح لى حصل والاطار اللى وزع، وبالنسبة لاطار ميزان المدفوعات بالذات تم الاتفاق عليه من واقع صادرات وواقع واردات يعنى مافيش فيها حاجة نظرية، فإحنا بنقول: قطن قد كده هنصدره بثمن متوقعين قد كده، وبالاتفاق مع وزارة الاقتصاد آدى الصادرات وآدى الواردات وآدى الميزان، فإيه اللى فيه مش واقعى؟!

زكى: أعتقد الواردات مش ٤٤٥ الواردات.

جاب الله: ٤٨٥ أنا حاطت الواردات ٤٨٦..

زكى: دى ٥٠٠ دلوقتى وبتزيد، هنتكلم فى الموضوع ده.

جاب الله: طيب لما نيجى فى مرحلة تانية فى العمل ونقول: إن العجز هيزيد ندخلها، الكلام على إنه نظرى لأ.. وإلا ماتبقاش للخطة قيمة اذا كان مجرد اطارات نظرية. إحنا ماشيين بمدخرات محصورة حصرا من وعاء بالاتفاق مع الخزانة وبميزان مدفوعات صادرات وواردات بيبقى بالاتفاق مع الاقتصاد، فالعملية مش نظرية وإلا ماتبقاش خطة أبدا!

زكى: الموضوع كله نظرى بصراحة والموضوع ماكانش محل اثارته أبدا هنا لأن هذا الموضوع نوقش ٢٠ مرة فى اللجنة الاقتصادية، وأرجو أن يعلق على ذلك فى الاجتماع وهذا الكلام اتقال واتحطت ضغوط عليه وأصبحت المسألة يمكن وجهتى نظر؛ كل واحد بيبص فى زاوية واحدة.. واحد لابس نضارة سوداء واحد لابس نضارة حمراء لكن الشئ هو هو.

وأولا: فيه اجماع فى الرأى إننا بنعمل ميزانية فى حدود الرقم ده ماهواش تضخمى ولا كلام من ده؛ لأننا إحنا بنقول: إن دى مدخرات طبقا لرأى التخطيط، وهى دى المدخرات المتاحة طبقا لرأى الخزانة، طبقا للمدخرات المتاحة لكن مش قادر يحصل عليها ولكن فى تقديره العملى بيحطها.

أنا بقول: ناخد مثل عملى.. دلوقتى علشان أقول إن ده نظرى برضه من الناحية العملية وأؤكد إنه نظرى، بنيجى نقول: مثلا فى ميزان المدفوعات هنصدر أد كده ونستورد أد كده وكل اللى علينا هندفعه ونجيب قصاده، مين قال الكلام ده! هل ده متاح؟ ده لو نجحنا فيه ده ٧٠٪ كل سنة يبقى وصلنا.

إحنا لما نيجى نعمل من الناحية التنفيذية؛ مثلا الخزانة مابيبصش للناحية النظرية وبيشوف الواقع العملى لامكانيات التحصيل والأرقام، فأنا هاخد مثل بسيط بنقول: مثلا إحنا علينا للدول الشرقية رقم حوالى ١١٨ مليون جنيه، ده فى الاتفاقيات هاخد مثل بس منه روسيا؛ أنا على لروسيا ٢٢ مليون جنيه اتفاقيات تعاون اقتصادى و٥٥ مليون جنيه علشان الجيش، دول على بعض يطلعوا حوالى ٧٧ مليون جنيه. اذا اتقال لى: إن هتدفعوا وهتسددوا هقول: لأ.. لسبب بسيط قوى إن أنا مضيت بالفعل اتفاق فى يناير بصادرات وواردات الفرق بينهم بيسدد ما علينا ليهم، ودى الطريقة اللى بتبعها معاهم. يقوم أنا قبل ما تستحق عليا القروض آجى أول السنة وأتفق معاه على الصادرات والواردات؛ بحيث إن صادراتى اليه أكثر من الواردات بمبلغ طلع حوالى ٣٥ مليون. يعنى معنى هذا بطريقة غير مباشرة إن أنا مش مسدد بـ ٧٥ اللى هتستحق فى مدار السنة إلا ٣٥ مليون وأدفعها له. لسه أنا موافق امبارح فى البنك إنها ادفعت الى البنك المركزى لكن مش هيلاقى بضائع أشتريها بيها؛ يعنى كأنى أنا جددت بطريقة غير مباشرة الفرق ده، لكن قطعا سددت ٣٥ مليون. لا شك دى حقيقة واقعة نحسبها من الناحية العينية سددت من ناحية البنك المركزى، فلما نيجى نقول للخزانة احسبى لى بـ ٣٥ ماتسددتش.. ده مش معقول مش ممكن، ده مثل بس لدولة واحدة.

مثل تانى أكثر وضوحا، أنا على قروض لهيئات دولية زى الصندوق وزى البنك وزى بعض البنوك، أو اعادة الجدولة اللى بدفع مبلغ ١٠٠ وآخد ٨٥ أو أدفع ١٩١ الفرق بين ١٠٠ وما يعاد استخدامه ده مدفوع مش مسترد. لما يتقال لى: ده هتاخده ده كلام نظرى فيه حاجات ماباخدهاش خالص اللى هى زى بتاعة الهيئات والالتزامات الدولية اللى هى حوالى ٣٠ مليون. الصندوق ليه أقساط حوالى ٧ مليون فى السنة، البنك الدولى قسط قناة السويس حوالى ٢ مليون جنيه؛ مثلا الترتيبات الفنية اللى عملناها مع البنوك بندفع جزء وبنستخدم جانب منه حوالى يجى ٧ أو ٨ مليون جنيه، كل ده مش معاد استخدامه قطعا!

لما يتقال لى: لأ.. أو أخش فى اطار تانى إن لأ.. ميزان المدفوعات وهتاخدوا يعنى المسألة النظرية دى تتولاها التخطيط.

العلاج فى هذا الموضوع الآتى: إحنا هنحط وقائع ياخدها التخطيط بتهضمها وتطلعها فى الصورة بتاعتنا؛ يعنى مثلا ميزان المدفوعات عمره ما بيوافق ميزان المدفوعات بتاعنا؛ لأن أنا باخد من البنك المركزى باخد واقعى، هو بيحط تعبيرات معينة أنا مابناقشوش فيها لأن ده وضع دولى واجراءات معينة.

يعنى مثلا الالتزامات هو مابيدخلهاش ويقول الالتزامات ونتناقش كتير ويقول: لأ.. دى التزامات المفروض إن هييجى قصادها! المفروض منين؟! ومين قال كده؟! هو بيعمل هذا، لكن لما أنا باجى أعمل ميزانية نقدية بعمل بوضع يخصنى، لما آجى أعمل ميزان تجارى بعمل ميزان تجارى بأرقام معينة؛ مثلا الميزان التجارى بيطلع جايز فيه فائض أنا بقول: لأ.. أنا عندى عجز لأن فيه موقوفات عنده بضائع بتخش ولا دافع تمنها ولا فيه شهادات جمركية ماطلعتش تقوم تطلع بالأرقام، الأرقام دى لينا إحنا نظرية تخصه وماباعترضش عليها لأنها لها أسلوب فنى بيعالج وضع معين وبيشوف الاطار واتنفذ منه ايه. لكن أنا أيضا لى أسلوبى الخاص بى كذلك الخزانة ليها فلوس كاش، لما يجى عندى الميزانية وبعدين ماحصلش ضرائب أو ماحصلش كذا ويقول: عندى عجز؛ دى مسألة واقعية فعلية الحساب كده فى البنك المركزى، فأنا بقول: مانحاولش نوفق بين الاثنين هم عمرهم ما هيتوفقوا؛ لأن ده موضوع نظرى خالص ودى عملية تانية وإحنا لينا وضع خاص وماشيين به.

حجازى: أنا بقول: إن الميزانية وأرقامها وتفصيلاتها قسطا قسطا قرضا قرضا تحت أمر الدكتور سيد والجهاز المعاون ليه، ونعيد تصوريها بحيث تطلع ١٠٣. أنا هكون أسعد الناس وأنجح وزير خزانة فى العالم فى هذه المرحلة إن تظهر الميزانية من غير عجز، دى جميع الميزانية بجميع كشوفها بجميع تفاصيلها تحت أمر الجهاز الفنى بتاع الدكتور سيد. أنا برضه مش عايز أخش فى النظرى والعملى أنا هتكلم برضه عملى.. أنا راجل محاسب دى فلوس وحركة موارد دولة واستخدامات دولة واضحة، أنا بطلع شيكات فيما يتعلق بالاستخدامات والموارد فيه حركة مالية، الحركة المالية بقالها ٥ سنين بتقول: إن الحكومة المديونية بتاعتها بتزيد سنويا، فالواقع إن احنا عندنا مديونية مستمرة نتيجة عجز الموارد فى مجموعها عن استخداماتها، مهما افترضنا نظرى ولكن..

زكى: تطلع الأداء كمان.

حجازى: ومطلوب إن أنا أطلع بيها السندات ٤٠٣ مليون فى يوم ٦ مايو ويوم ٤ مايو عندى مديونية الحكومة ٤٠٣ مليون بزيادة ٣٠ مليون، مهما جهاز الدكتور سيد هيقول: ده جاى لى ورقة من البنك المركزى محسوب عليك ٣٠ مليون فايدة وكذا يدفعها وزير الخزانة لأن نفقاتك أكثر من مواردك.. دى حقيقة ماأقدرش أشغل فيها نظريا.

دى عبارة عن مجموع الموارد ومجموع الاستخدامات، زادت الموارد دى من الحكومة والهيئات والمؤسسات والطوارئ وصندوق الاستثمار عن النفقات، بيقول لى: والله إنت ليك فائض عندنا أد كده ويتحرك، كل أسبوع بنتحاسب يوم فى الأسبوع رصيدى أد كده بيغطيه البنك المركزى.

يوم ٦/٤ عندى عجز ٣٠ مليون زيادة عن ما كان عليه فى يوم ٧/١ اللى هى بداية السنة المالية، اللى احنا متوقعين إنه يصل الى ١٣٠ لو القوات المسلحة صرفت كل المبالغ الخاصة بيها.

دى الحقائق اللى ماأقدرش أنا أفلت منها؛ لأن أنا بقول: هى هنا بقى الحساب المليم زى ما الحساب الجارى بتاع الشخص يتمثل فى الحساب الجارى للحكومة، وده اللى نحاول باستمرار إننا نحافظ على التوازن ونقول مركزنا المالى شكله ايه.

جاب الله: لو تسمح لى..

حجازى: معلش لو سمحت أكمل كل النقط وبعدين رد.

أولا: الصورة بتاعتى صورة واقعية ومالية.

ثانيا: عمر الفعلى ما بيجى زى التقديرات، أنا عندى تقديرات للأموال المقررة محطوطة فى ٧٠/٦٩ على أساس تحصيل ٩٥٪ موارد والأخ سيد مرعى معايا ٧٥٪ أو ٨٠٪ تحصيل؛ عمر ما هنوصل أنا حاطط فى سنة ٧١/٧٠ موارد فى الضرائب بزيادة ١٣، ١٥ مليون توقعاتى، عندى أمل فى الانتاج وزيادة الانتاج فبحط أرقام هل أنا واثق إنى هذه الموارد بتيجى؟ لأ.

فإذاً التحكم فى الأرقام التقديرية مسألة عايزه تقييم، عمر ما تتحقق من الأرقام كما هى، العجز اللى طالع فى الميزانية مقداره ١٠٣.. اللى عندى فى الميزانية ١٠٣، إحنا بنقول ٨٥ مصرفى و١٨ اجراءات يبقى ١٠٣، وصلنا لـ ١٠٣ على ضوء بندين يهموا الدكتور سيد، والأخ حسن حسب ما شرح هو يمكن يقدر يشرح الصورة الواقعية.

الـ ١٠٣ محسوبة على أن التزامات القوات المسلحة التى تمثل أقساط غير واردة فى التشغيل؛ لأن التزامات القوات المسلحة شقين.. شق اتفاقيات تسليح والشق الخاص بالتشغيل. الشق الخاص بالتشغيل عملية دى التزام دولى فلازم يستخدمه وبالتالى كمان إحنا لا نمثل هذا الرأى، يهمنا إحنا عبارة عن الأقساط اللى هى تمثل التزامات ناتجة عن اتفاقيات ٥٠، أنا سألت الأخ حسن.. هتقدر تسدد ٥٠؟ قال لى: مستحيل أقدر أسدد ٥٠ أنا هاسدد ٢٥!

وبالتالى دخلنى فى موارد، وهذا خطأ فنى ولكن فيه أرقام لازم أنا حاطط رقم القوات المسلحة ككل فى الميزانية العادية حتى تظهر صورة القوات المسلحة؛ يعنى برضه فيه التزام سياسى لما سيادة الرئيس يقف يقول ٥٠٠ مليون وأنا شايف الأرقام قدامى توصل ٥٠٠ مليون، ما يصحش اطلاقا إنى أطلعها فى التحويلات.

أنا سهلة جدا فنيا المفروض إنها تتحط فى التحويلات، رقم القوات المسلحة عندى فى الميزانية رقم واحد؛ لا الأجور مع الأجور ولا المصروفات مع المصروفات ولا الباب الثالث مع الباب الثالث ولا الالتزامات مع الالتزامات، ببيان كرقم واحد اسمه القوات المسلحة اعتماد اجمالى، ببيان ضمن عنوان المصروفات الجارية.

دى عملية سياسية ماهياش عملية فنية ولا عملية مالية؛ اذاً جميع الالتزامات الخاصة بالقوات المسلحة سواء كانت أجور أو مصروفات أو التزامات أو أعمال جديدة كلها داخلة فى كلمة مصروفات جارية. من الناحية الفنية البحتة النظرية الكلام ده مايصحش أن يكون، من الناحية السياسية والواقعية لأن أرقامها لا يصح أن تظهر، أنا بقول هذا الرقم وواضعه فى المصروفات الجارية بيخدمنى سياسيا، أن هذا هو الانفاق وده حقيقة وإحنا مش بنضحك على الناس ده الالتزام.

لو كان مفروض مركزى قوى النقدى كنت هاسدد هذا يعنى هذا هو الرقم المستحق عن هذه السنة؛ اذاً لما بحط النهارده ٢٣٤ مليون أو ٢٤٤ مليون فى الميزانية العادية تحت بند مصروفات جارية، هو يمثل فى الواقع الأجور والمصروفات والالتزامات والأعمال الجديدة.

لما أنا باخد الـ anology اللى بيقول عليه الدكتور سيد، باشيل الالتزامات أوديها مع التحويلات يبقى لازم أشيل الأعمال الجديدة اللى هى الباب الثالث، مع الباب الثالث أحط الأجور مع الأجور والمصروفات مع المصروفات علشان أبقى فنى.. بقى ده مابيحصلش يعنى الرقم كله كرقم واحد.

اذاً أنا وصلت لـ ١٠٣ مليون بعد تأجيل ٢٥ من ٥٠ مليون بالاتفاق مع الأخ حسن.

بالنسبة للقروض المحلية دى ما فيهاش نزاع؛ لأنها قرض قرض مدروس ومتأجله وبالفعل كل ما أمكن تأجيله أجلناه، وبالتالى ببيان إن عجز التحويلات عبارة عن ٠,٨ واضح هنا إن الموارد والاستخدامات كلها محليا متغطية.

تفضل حاجة واحدة القروض الأجنبية: برضه سؤال القروض الأجنبية مجموعها ٥٤ مليون اللى حصرناها من الشركات والهيئات والمؤسسات والحكومة ٥٤، برضه سألت الأخ حسن لو كان هيدفع يبقى لازم أدبر الموارد مش هيدفع يبقى بأجل جزء. فالأخ حسن قال لى: نأجل ٥٠٪ منهم، حطينا ٢٥ مليون تانى يبقى كأن الـ ١٠٣ محسوبة على أساس ٥٠ مليون تأجيلات من حوالى ١٠٤ مليون. لو الأخ حسن النهارده بيقول: لأ.. والله مش هدفع ولا مليم من دول، بروح شايل على طول من الـ ١٠٣، ٢٥ جيش و ٢٧ قروض أجنبية يبقوا ٥٢؛ بينزل العجز من ١٠٣ الى ٥٢ يبقى عندى عجز ٥١.

طبعا هل السؤال بقى دى الصورة يبقى معناها هنزل لـ ٥١؟ يعنى هذه الصورة اللى احنا بنشتغل عليها يبقى المنطق بقى هو ده اللى بيتكلم عليه الأخ حسن، هل جميع الديون الموجودة فى الميزانية كلها تؤجل بالكامل ومش هندفع حاجة؟ ده موضوع أنا أسيبه لحسن هو يدافع عنه.

آدى الصورة بمنتهى البساطة ليست فيها سوى هذا، وبعدين هذا الموضوع نوقش أكثر من مرة وبصراحة أنا بقول: ليس مجاله مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال، اذا كانت الميزانية المعروضة فيها خطورة على الاقتصاد القومى أو بتوجد تضخم بنقول بمنتهى الصراحة: إن هذه الميزانية خطيرة ويجب أن ننظر فيها. وانما لو أن الميزانية أنا بقول وببصم: إن الكلام المكتوب فى الميزانية كله كموارد، وأنا بقول ومتمحمس له وسيادتك يمكن قلت لى هذا اللفظ؛ لأن أنا عندى أمل كويس جدا فى الميزانية، لو كل الظروف ماشية الحمد لله واقتصادنا القومى الزراعة والصناعة ماشية لا تصاب بأضرار بعتقد إن هذه الموارد ممكن نحققها، كونها تضخمية أنا بقول: مش تضخمية لعدة أسباب لأن جزء من عجز ممثل سداد الالتزامات يعنى فلوس مش هتنزل السوق المحلى.

يبقى الصورة العامة مطمئنة جدا، توازن مالى والحمد لله قادرين نتحكم فيه حتى هذه اللحظة تحكم كامل وبمعاونة كاملة من السادة الوزراء. أنا مش شايف ملامح لخطورة للميزانية، هذا الموضوع فعلا نوقش من قبل مرة واثنين وثلاثة، وإحنا قلنا فى اللجنة: ممكن الموضوع يطرح، الجداول موجودة وبعدين مش إحنا عاوزين واحد يقول لنا: والله نشطب الرقم ده، نشطب الرقم ده نشطب الرقم ده الميزانية تطلع كده.

السادات: ها يادكتور سيد.

جاب الله: أنا متفق للحد اللى قلته: إن كل القروض اللى مش هتسدد للخارج تستخدم فى التمويل المحلى، بعد كده يفضل ٥٠ مليون قصور فى الموارد عن الاستخدامات. بقول: كيف يتسق ذلك اذا كانت الاستخدامات مواردها القادمة استخدامات الخدمات الاجتماعية واستخدامات الاستثمار.

حجازى: استفهام.. أنا بقول أنا شايف هنقعد فى المناقشة يجى ساعة والريس وصل.

سليمان: أنا بقترح إن الموضوع بنتكلم فيه قبل الميزانية بأربع أشهر، هذه القصة بنتكلم فيها باستمرار إنها ماتابعنهاش بأرقام واقعية دقيقة، بنشوف ما يمكن أن يستخدم فى التمويل وما يمكن ألا يستخدم فيما يختص بارتباط الميزانية النقدية مع ميزانية الاستثمارات وتعبئة المدخرات. أنا بقترح إن نكون لجنة من وزارة التخطيط ومن وزارة الخزانة ومن وزارة الاقتصاد بعد الميزانية يقعدوا يبحثوا هذا الموضوع على سائر السنين، فلتكن ٦٩/٦٨ السنة الواقعية بحيث إننا ننقى الأرقام، انما مستحيل إننا نوصل النهارده الى..

جاب الله: أنا موافق.

سرى للغاية

[دخول الرئيس جمال عبد الناصر]

عبد الناصر: سلام عليكم.

سلام: كل حالة بتروح تعزل جملة الحالات اللى لحد النهارده ١٧ وواحد مخالط يبقى ١٨، يمكن ٩٠ واحد معزولين وحوالى ٧٠ ظهرت نتايجهم مافيش كلها سلبى دول ١٧.

عبد الناصر: هو الواحد خايف أنا هنا الحقيقة ماكنتش خايف على أساس إن ممكن نعمل control كردون والحتة منعزلة؛ اسكندرية كرموز إنت عارف الناس فيها والعطارين زحمة واللبان زحمة أد ايه كمان، فازاى هتقدروا تلموا العملية دى .

سلام: والله يافندم ٣ حاجات المشاكل فيهم من أول ما ظهرت الحالة بتاعة اسكندرية دى بأقصى طاقة وبأقصى ما يمكن، هل ندى تطعيم؟

عبد الناصر: هل التطعيم بيدى وقاية ١٠٠٪؟

سلام: بيدى وقاية ٦٠٪ حتى لو ظهرت أعراض بتبقى ضئيلة وبعدين عدويتها هتبقى أخف قوى، فابتدينا التطعيم وفيه حوالى ٣٠٠ فرقة. أنا روحت بالليل وقعدت مع المحافظ وشفت الحالات بنفسى واتفقنا على ٣٠٠ فرقة يطعموا فى اليوم. إحنا كنا متفقين على ٣٠٠ ألف امبارح طعموا ٤٠٠ ألف وماشيين على هذا المعدل، يعنى نقدر اسكندرية نخلص تطعيمها فى أسبوع أو أقل.

ثانيا: اللى هو العامل الأهم اكتشاف الحالات مبكرا لأن الـ ١٧ حالة دول بعضهم جم عنده الأعراض فى البيت بقاله ٣ – ٤ أيام، فاتفقت مع السيد شعراوى جمعة..

عبد الناصر: اسكندرية عارفه كلها، عارفين إن فيه كوليرا.

سلام: أيوه.

عبد الناصر: يعنى عز كان بيكلم محمد أحمد.. البلد عارفه كلها.

سلام: والله يافندم ده أحسن علشان يتطعموا لأن بمجرد ما قلنا إنها كان أول يوم بيكون فظيع وكسروا مكاتب الصحة، وبمجرد ما اتقال إنها إشاعة هبطوا لدرجة إن أنا اللى دلوقتى بقول لهم: لأ.. لازم التطعيم يستمر برضه، وهنرفع برضه للقاهرة بحيث إن القاهرة..

عبد الناصر: لكن إنتو طعمتوا اللبان وكرموز والعطارين.

سلام: أيوه إحنا عاملين ٣٠٠ فرقة فى المناطق المختلفة غير مكاتب الصحة على معدل ٣٠٠ أو ٤٠٠ ألف فى اليوم تتم فى أسبوع.

الحاجة التانية المهمة اللى هى الاكتشاف المبكر للحالات حتى إنها تتعزل، ودى إحنا مسرحين كل الوقائيين بتوعنا زائد أنا قلت للسيد شعراوى جمعة قال: المباحث بتساعدنا فيها أيضا، لأن أى واحد يخدوا خبر من الأحياء إنه عنده أعراض يبقى يبلغونا عنه علشان يتعزل وعيلته تفحص وتعزل برضه.

ثالثا: إن التحركات بتاعتهم تتابع بحيث اذا كان فى بحر الـ ٥ أيام اللى قبيلها إن كان ظهر فى حى تانى أو فى حتة تانية برضه يتعمل له نفس الاجراءات، وأنا أرجو إن النهارده اذا نسبة الحالات المعزولة نقصت إن بتهدى الحكاية. خارج الاسكندرية مافيش أى حاجة أنا باخد دلوقتى التمام من جميع المحافظات الصبح وبالليل.

عبد الناصر: الحقيقة اسكندرية أصعب من هنا الظاهر.

سلام: آه طبعا اسكندرية أصعب من هنا لسببين زى ما بتقول سيادتك: إن هنا مناطق متطرفة وحواليها كردون، انما اسكندرية مفتوحة وفيه سفر منها وسفر اليها.

وثانيا: إن فى وسط الحى وفى وسط حيين شعبيين يعنى ربنا يساعد. هو بالنسبة للحى وإحنا دلوقتى من يوم ٣ والنهارده ٨ يعنى ٥ أيام كون كل اللى عزلناهم ١٠٠ ولاّ حتى اذا كانوا ٢٠٠ ولاّ حتى اذا كانوا ٣٠٠؛ لأنه أصلا بالاشاعة أى واحد هيجيله القئ أو يجيله اسهال بيجى. فنسبة الحالات المؤكدة؛ ولذلك أنا قلت: عنابر تتعمل لوحدها للتشخيص مش منتظر إن يكون كدا. وهنعمل عنابر تانية للى جايز تكون كذا، كون كل الحالات معزولة فى الـ ٦ أيام حوالى ١٥٠ حالة، وفيه نتائج ظهرت فعلا حوالى ٧٠ نتيجة كل الايجابى ١٧ تورى الى أرجو أنها تكون بسيطة ويبقى الـ control يكون عليها سهل.. أنا مودى هناك ٢ وكلاء وزارة..

عبد الناصر: آه.. يعنى مش عايزين الحقيقة نتفاجأ بعملية زى دى؛ لأن أنا أصلى عارف حكاية الكردون والكلام ده عمليات لكن ماهياش مضغوطة، إنت عارف لازم واحد هيطلع برضه ويتفق مع واحد ويتفق مع الشاويش.. الخ.

سلام: السيد شعراوى جمعة امبارح أنا مخلى الناس بتوعى على الكردون، قالوا لى: ضبطوا تاكسى امبارح داخل الكردون! قلت لهم: إعزلوه جوه مايخرجش، المنطقة كلهم كويسين الحقيقة..

عبد الناصر: آه.. لكن إحنا بطبيعتنا فيه التساهل وعلشان خاطرى وبتاع! لكن بقى تخلوا بالكم من اسكندرية الحقيقة.

سلام: أنا مودى هناك ٢ وكلاء وزارة واحد وقائى خصيصا علشان يبقى أى حالة تتعزل وتظهر عليه أعراض يروح بنفسه وراها لضمان الاجراءات الوقائية اتعملت صح، إن كل الوقائيين..

عبد الناصر: بيقولوا: واحد كان عسكرى.

سلام: أيوه هم من ناحية الـ ١٧ حالة واحد من السلاح البحرى، وده من داخل مستشفى السلاح البحرى كان عنده سل وبيتعالج جوه المستشفى وماخرجش أبدا من المستشفى. أصل أنا الأول سألت قصته ايه يعنى تأكدوا، وأنا روحت شفته فى مستشفى الحميات وسألته بيأكد إنه ما خرجش بس أهله كانوا بيزوروه ٣ مرات فى الأسبوع، وأهله كانوا باستمرار بياخدوا له أكل، وأهله من العطارين.

عبد الناصر: مافيهمش حالات؟

سلام: مافيهمش حالات، فواحد اللى هو ده بتاع السلاح البحرى وده مايعتبرش من السلاح مصدر العدوى من العطارين برضه، وواحد عسكرى مجند كان فى اجازة هنا فى القاهرة ورجع تانى اسكندرية وظهرت عليه الأعراض وهو هناك.

عبد الناصر: فيه حد مات هناك فى اسكندرية؟

سلام: فيه ٣ وفيات من الـ ١٧، وأنا دخلتهم جوا الـ ١٧ علشان تعمل التحاليل جت نتيجة التحليل امبارح وايجابيين، دول ماتوا فى بحر ٣ أو ٤ ساعات بعد ما دخلوا. وده بيأكد لما بيتعزل بدرى ونبتدى معاه العلاج كويس، هم اللى بيعالجوا هناك ناس كويسين وعارفين العلاج والامكانيات كلها متوفرة ليهم، هم الـ ١٧ منهم ٣ وفيات.

عبد الناصر: طيب ليك حاجة هنا؟

سلام: لا.

عبد الناصر: طيب ما تروح تشوف شغلك.

سلام: حاضر يافندم.

عبد الناصر: طيب متشكرين.. يعنى تروح الوزارة.

سلام: أيوه يافندم.

عبد الناصر: لأن الموضوع عايز تجديد ٢٤ ساعة، طيب مع السلامة.
اتفقتوا؟

السادات: مش ممكن.

عبد الناصر: ليه؟!

السادات: دى عملية طلع الاتفاق عليها مستحيل فى جلسة واحدة، دول عايزين يشكلوا لجنة من الخزانة والتخطيط والاقتصاد، وقلت: اذا كانت الميزانية قوية والاقتصاد قوى يبقى التضخم مافيهش أى خطورة على أى حاجة.. ده الأساس وسبق قبل كده قالوا لى: قعدوا ساعات!

عبد الناصر: الحقيقة أنا مشيت امبارح مش علشان المناقشة مشيت علشان التكييف، كنت مستنى حاجة اتلكك عليها فإدتونى سبب إن أول ما دخلت كانت الأوضة برد وبعدين عرقت وبعدين التكييف تعبنى! ومش فاهم يعنى بنتكلم على التكنولوجيا فيه تكنولوجيا بتحد المواضيع دى ساعات مش عايز أطبقها أبدا، روحت القيادة طبقتها وبرضه بنبص نلاقى نفسنا بالليل الواحد لازم يصبح عيان، فلازم نعمل تنظيم وترمومتر وترموستات وموجود الكلام ده.

صوت: الرطوبة هى اللى بتضايق.

عبد الناصر: والرطوبة كل ده ممكن ضبطه، لكن اذا عرقنا الحقيقة وتولع تكييف ساقع على طول الواحد ياخد برد!

بالنسبة للمناقشة بتاعة امبارح يعنى أنا فاهم وجهتين نظر ولن تقدم ولا تؤخر، العملية يعنى كلامك معقول فيه ٦٧ وفيه ٢٣ وفيه الـ ٨٥ بتقول ده قصد ده، لكن ده كله لن يقدم ولن يؤخر اذا كنا ماحناش هنصرف الـ ٧٥ ولا ٥٧، واذا كنا مش هندى الـ ٢٣ هل ممكن ننزل ٨٥؟

حجازى: يعنى هم فرضين أساسيين لو الأخ حسن عدلهم بنزل الـ ٨٥ أو بلاش اجراءات يعنى ممكن يترتب عليها هذا.

عبد الناصر: إحنا مش هناخد اجراءات، اللى قلناه امبارح ده: لن ناخد اجراءات.

حجازى: مش اجراءات انما القوات المسلحة ٥٠ مليون، إحنا مأجلين ٢٥ وهيسدد ٢٥ لو الأخ حسن قال: مش هسدد ولا مليم هنشيل ٢٥. الرقم الثانى برضه القروض الأجنبية الخاصة بالشركات والهيئات والمؤسسات والجهاز الادارى ٥٤، إحنا مأجلين ٢٥ ولكن الباقى هيتسدد ده حسب الاتفاق مع الأخ حسن بناء على القدرة الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد والاتفاقيات اللى هو بيعملها. فأنا بانى الـ ١٠٣ العجز على ضوء هذا الأساس، لو اتغيرت الصورة واتقال: لأ.. مش هنسدد لا القوات المسلحة هتسدد المبلغ بالكامل ولا القروض..

عبد الناصر: إنت عملت ١٠٣ لـ ٨٥، للجهاز المصرفى ١٠٢,٦.

حجازى: بالضبط يافندم، لو أى رقم بيتعدل فى هذا على طول..

عبد الناصر: يعنى اذا اتعاد مش هيحصل لا تقديم ولا تأخير إلا فى الكلام اللى على الورق طالما إن احنا ياهندفع، واذا كنا مش هندفع يبقى هنوفر، وماحدش هيصرف اعتماد بدون ما يقرر له اعتماد.

انتقل الى جدول الأعمال.. اتفضل.

حجازى: هى الميزانية كده تبقى منتهية اذا كان سيادتك الاعانات الخاصة بالهيئات دى .

عبد الناصر: طيب ماحدش ليه ملاحظات على الكلام ده كله.. أمال قريناه ليه؟ (ضحك)

حجازى: لأ.. ما بنستعرض الهيئات العامة.. التقرير الثانى هو الخاص بالهيئات العامة، المقدمة أنا شرحتها امبارح فعلا فى أثناء شرح الميزانية اللى هى خاصة بالهيئات وتصحيح أوضاع هذه الهيئات.

عبد الناصر: اتفضل.

غانم: لو سمحت سيادتك بس كان لى استفسار بخصوص الموازنة العامة بصفة عامة، اللى هو بند الأجور فى الهيئات العامة زايد بنسبة ٥,٣٪ بينما على مستوى الدولة كلها زايد بنسبة ٣,٨٪، هل فيه تفسير؟

حجازى: فعلا فيه تفسير لأنه الوفر الرئيسى اللى حصل فى ٦٩/٦٨ حاصل فى الجهاز الادارى للدولة، يعنى ميزانية الوظائف فى الجهاز الادارى للدولة كانت متضخمة ويمكن بالذات فى التربية والتعليم كان فيها وفر ٥ مليون جنيه. وبمراجعة الميزانية أمكن تخفيضها؛ علشان كده فيه تخفيض فى ميزانية الجهاز الادارى فى الوظائف ١٤,٩ مليون وبالتالى يمكن ده السبب الرئيسى إن ٣,٨ وهنا..

عبد الناصر: السنة الجاية هيزيد؟

حجازى: هيزيد آه.. يعنى إحنا هنضع خطة لدراسة الميزانية الخاصة بالوظائف خلال السنة بناء على اللى حاصل فى التربية والتعليم. هو الجزء الأولانى فيه مذكرة اعانات، هو جزء تنظيمى وأنا شرحته امبارح، الملامح الرئيسية فيه تتوافق يمكن تبتدى من صفحة ٥. هنا يمكن اقتراحات واضحة خالص..

أولا: اقتصار كلمة مؤسسة على التنظيمات التى تمارس نشاط اقتصادى، وده طبقناه فعلا فى ميزانية المؤسسات الاقتصادية المعروضة فى ٧١/٧٠ وهى لا تشمل إلا المؤسسات الاقتصادية، يعنى لم يصبح فيها أى مرفق من المرافق العامة أو من الهيئات العامة.

اذا كان ممكن ناخد اضطرار وأنا أرجو إن القرار العام هنا مطلوب حاجة واحدة إنها دى بتمارس نشاط اقتصادى كما هو واضح، وأن المؤسسات اللى بتمارس نشاط اقتصادى زى مؤسسة الكهرباء بتمارس نشاط اقتصادى، زى مؤسسة البترول بتمارس نشاط اقتصادى، زى مؤسسة الأدوية بتمارس نشاط اقتصادى، زى مؤسسة اللحوم بتمارس نشاط اقتصادى، الدواجن بتمارس نشاط اقتصادى؛ تعامل معاملة الشركات باعتبار إنها تحاسب محاسبة الشركات سواء بسواء، مش لمجرد إنها اسمها مؤسسة يعنى جزء من عملها بيعامل معاملة شركات والجزء الآخر بيعامل معاملة الحكومة بياخد الأحسن فى الاثنين. فنيجى نقول له: إدفع ضرائب، لأ.. ده أنا مؤسسة مابدفعش، طيب فى التوظف لأ.. أشتغل زى الشركات؛ فإحنا بنقول: طالما إن ده نشاط اقتصادى يعامل كله معاملة واحدة.

حتى لو ماكناش هنغير المسمى بتاع مؤسسة الدواجن هى شركة ومؤسسة اللحوم هى شركة، حتى لو ماغيرناش المسمى بس يبقى المبدأ هو عبارة عن كل هذا النشاط الاقتصادى يعامل معاملة واحدة، وبالتالى يبقى فيه مبدأ قدامنا ونطبقه على كل النشاط الاقتصادى.

الميزانية فى ٧١/٧٠ قطاع النشاط الاقتصادى كله فعلا اقتصادى ليس فيه أى شئ غير اقتصادى.

الاقتراح الثانى.. ثانيا: بقى هيئات ادارة واشراف وبحوث وأنا هنا حصرتهم على سبيل الحصر الحقيقة.. الهيئة العامة للاصلاح الزراعى، الهيئة العامة لتعمير الصحارى، المؤسسة المصرية التعاونية، الهيئة المصرية للتوحيد القياسى والصناعات الحرفية والبحوث، والتعاونية للاسكان، والطاقة الذرية؛ كل اللى مطلوب هنا إننا نصحح بس المسميات. مؤسسات التعاون الزراعى ومؤسسات الاسكان هى هيئات ماهياش مؤسسات باعتبار إنها نشاط خدمى، مؤسسة الطاقة الذرية مافيش مانع يعنى اطلاق الاسم نفسه

هيئة يبقى كل هذا القطاع عبارة عن هيئات خدمية، وهذه الهيئات كلها العبء بتاعها على الاعانات الخاصة بالدولة حوالى ١٠ مليون، الحقيقة يجب أن تتحمله ميزانية الجهاز الادارى للدولة ١٠,٤.

واذا أردنا أن نحدث اصلاح كامل فيبقى الـ ١٠,٤ لابد أن يتحملها الجهاز الادارى، بهذا الشكل يبقى الحقيقة مصالح بس اديناها اسم هيئة. فبالشكل ده المجموعة الأولى مانقدرش نسميها اعانة سد عجز دى عبارة عن عبء سيادى لابد أن تتحمله الدولة.

الهيئات التانية اللى هى فى صفحة ٦: هى دى بقى كلها يمكن فيما عدا هيئة واحدة جاية فى الآخر خالص، اللى هى هيئة الاستعلامات فيها كلام، الحقيقة إحنا برضه منتظرين كلام الأخ هيكل فيها. أنا بعتبرها مصلحة الحقيقة، وبالتالى المفروض إنها تروح مع الهيئات السيادية أيضا؛ لأنها كانت مصلحة وليس لها موارد، وعندها مكاتب فى أنحاء الجمهورية ويمكن الاتجاه والتركيز على النشاط الاعلامى فيها.

انما فيما عدا هذا هى دى المرافق العامة اللى الحقيقة أخذت استقلال بميزانيات بشخصية بموارد بنفقات وكلها تقريبا لها موارد ولها استخدامات؛ اللى هى تمثل الهيئة الزراعية المصرية والهيئة العامة للانتاج الزراعى وهى عبارة عن بحوث، والنهارده الهيئة واقفة على رجلها بالكامل. والمطابع الأميرية بتجيب فائض محدود، السكة الحديد السنة دى جابت فائض.. هى متوازنة والسنة دى جابت فائض كانت بتجيب عجز، المواصلات السلكية واللاسلكية بتجيب فائض، هيئة البريد بتجيب عجز لسببين.. السبب الأول هو صندوق توفير البريد..

عبد الناصر: علشان الفوائد.

حجازى: علشان الفوائد، فإحنا هنحل دى بنقول: لازم نحلها إحنا ٣,٥٪ فايدة واللى هى بيديها للمقرضين وبعدين إحنا بـ ٤,٥٪ وده الفرق بين الـ ٣,٥ و ٤,٥ بيعتبر زى اعانة من الدولة، الاعانة دى بتوصل لـ ٧٠٠ ألف جنيه وده السبب الأول. لو حلينا مسألة الضرائب يمكن المفروض إن الصندوق يتوازن، يعنى بالنسبة لتوفير البريد إحنا خايفين من إنها تمتد بقى الى أوعية توفير البريد فى البنوك، فنبص نلاقى حصيلة الضرائب بتنزل بصفة عامة.

فالحقيقة الموضوع عايز دراسة وأنا بقول: بندرسه السنة دى علشان مافيش معنى إن احنا نحط اعانة وناخد ضرائب من الناحية التانية والصورة تبدو إنها معانة.

النقطة الثانية فى البريد برضه: هناك بعض المكاتب فى أنحاء الجمهورية الانفاق عليها لا يعادل الموارد اللى بتيجى منها كخدمة طبعا؛ فبالتالى الحصيلة النقدية اللى بنحصل عليها من بيع الطوابع لا تعادل التكاليف الخاصة بانشاء هذه المكاتب، ولا يمكن إنها هتقف على رجلها فى يوم من الأيام، زى مثلا المكاتب الممتدة فى القرى فيها موظف وفيها ايجار وبرضه ده اعانة سيادية مانقدرش نقول نلغيها، وهم بيحاولوا دلوقتى إنهم يعملوا وكالات بريدية نجحوا فيها بتخفض العجز ده، يعنى لو كان الواحد يقدر يقول إن الخدمة البريدية موجودة فى دول كثيرة، هم عملوا نشاط فيها فالاعانة أنا شايف إنها بتنزل.

الموضوع بقى أسعار طوابع البريد طبعا هو لما اترفعت الأسعار نزلت، لكن النهارده شايفين اتجاه تانى راجع الى الصعود.. ده بالنسبة للبريد.

هيئة النقل العام فى القاهرة: طبعا دى المشكلة الأساسية فيها الأتوبيس بالذات، إحنا حللنا معاهم دلوقتى المرافق الثلاثة الأتوبيس والترولى باس والنقل النهرى، طبعا العجز الرئيسى موجود فى تشغيل الأتوبيس. هى الاقتراحات يمكن بتتركز أصلا فى فصل الثلاث المرافق عن بعض.. الأتوبيس عن التروماى والترولى عن النقل النهرى، وبعدين الأتوبيس نفسه برضه عايز تفكير يإما فى شركة أو أكثر من شركة متنافسة فى أنحاء القاهرة؛ وبالتالى يبقى فيه احكام أكثر على الموارد وعلى النفقات. سيادتك لو دخلنا فى التفاصيل ممكن.

الهيئة العامة لميناء اسكندرية: طبعا هى المشرفة النهارده على الشركات الخاصة بالتخزين فى الميناء. الهيئة العامة للطيران المدنى أيضا بيبان إنها جايبه اعانة سد عجز ولكن فيه علاقة بينها وبين مؤسسة الطيران، وفيه مذكرة فى لجنة الخطة خاصة بأنها تحاسب كل المرافق الموجودة فى مطار القاهرة محاسبة تجارية بما فيها من مؤسسة الطيران. هى كانت مؤسسة الطيران واخده اعفاءات، إحنا عارضين مذكرة لدراسة الوضع باعتبارها برضه هى مرفق سيادى ولكن بيقوم نشاط لأنه بيأجر مساحات فى المطار وبيقدر يجيب موارد.

الهيئة العامة للسلع التموينية: دى حلت محل بند خفض تكاليف المعيشة، اللى هو كان بيظهر فى الميزانية كعبء وعجز ٣٠ أو ٤٠ مليون وكان الفائض بيظهر فى ناحية تانية. النهارده لما جمعنا الصورة كلها بدأت بعجز ٨ مليون نزل لـ ٣ مليون، السنة الجاية انشاءالله نازل الى ٩٠٠ ألف، وموجود فى الهيئة صندوق موازنة لاختلاف الأسعار وبالتالى حققت فى خلال السنتين اللى فاتوا تقدم كبير جدا الحقيقة، وده برضه ناتج من الدراسة الاقتصادية اللى اتعملت فى عمليات التخزين وعمليات النقل وعمليات التموين؛

الثلاث حاجات دول الحقيقة نزلوا الأعباء الخاصة بالهيئة وواضح إن النتايج بتاعتها ناجحة.

هيئة تحكيم واختبارات القطن تقريبا متوازنة.

الهيئة العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية: بتاخد اعانة سد عجز، والحقيقة أنا كان لى اقتراح فيها والأخ حسن ليه اقتراح هم مش موافقين. أنا اقتراحى إن دى هيئة بتخدم عملية المعارض بصفة عامة لا يصح إنها تمول باعانة سد عجز، وأنا بقول: هى بتعمل معارض للصناعة والزراعة سواء كان على المستوى المحلى أو على المستوى الخارجى، طيب ما إحنا جميع الشركات وجميع القطاعات بتتحمل نشر واعلان ودعاية سواء فى الصحف أو فى الاذاعة أو فى التليفزيون. لما لا يخصص اعتماد معين فى قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة أو القطاعات اللى بتستفيد منها؛ بحيث إن الهيئة تحصل على موارد ثابتة وبتبقى هذه هيئة تشتغل فى حدود هذه الموارد، يعنى تبقى استخداماتها تقابل هذه الموارد؟ ظهورها كاعانة سد عجز الحقيقة مابتديش المصدر للخسارة.

هم خايفين من إن المبالغ اللى تحمل بيها شركات الصناعة أو قطاعات مختلفة لا ترد اليها، هو المبلغ يعنى ماهواش كبير ١٥٠ أو ٢٠٠ ألف جنيه، ممكن حتى بالاتفاق يتحدد يعنى نقول: نسبة مئوية ياإما مبلغ بتتحمل بيه الصناعة مبلغ تتحمل بيه الزراعة والميزانية تظهر متوازنة باعتبارها إنها بتقوم بنشاط خدمة الصناعة والزراعة، ماحدش قال إنها تعمل معارض صناعية وزراعية.

عبد الناصر: هو الحقيقة مش هنبت النهارده فى المواضيع دى كلها إن احنا نغير العملية كلها؛ تيجى اللجنة الاقتصادية وترسوا فيها الى قرارات.

حجازى: مرافق المياه مياه القاهرة ومياه اسكندرية: دى كانت شركات وتحولت الى هيئات ومتوازنة وبالعكس فيها فائض، ويعنى مافيش فيها مشكلة الحقيقة.

الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية: هى هيئة أنشئت لخدمة الكتاب الجامعى والأجهزة العلمية، ولكن لغاية دلوقتى لم تحقق أى أهداف. اللى حصل إن احنا فى السنة اللى فاتت رفعنا عنها نشاط الأجهزة، لأنهم ماكانوش قادرين يمارسوا الموجود فيه شركات بتصلح الأجهزة؛ فإحنا ماادينا همش اعتمادات، والسنة دى مدينهم آخر فرصة إن ماكانوش يقدروا يقوموا بنشاط هنضطر نتفاهم مع السيد وزير التعليم العالى لإلغاء الهيئة، ياإما

تؤدى خدمة للكتاب اللى هو الهدف منها وإلا مافيش معنى إنى أديها اعانات، هى الحقيقة خدت مطابع الجامعات واتعمل على أساسها هيئة.

الهيئة العامة للتأمين الصحى والمؤسسة العلاجية بمحافظة القاهرة والمؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية: دى باتفاق مع السيد الدكتور وزير الصحة إن هذا النشاط يدرس على أساس إنه نشاط متكامل تأمين وعلاج. تأمين صحى بيجيب فائض والمؤسسة العلاجية بمحافظة القاهرة تتحمل العجز، والعلاجية لمحافظة اسكندرية عجز والعجز بيتزايد. الحقيقة السراير وتوزيعها واستخدامها ما بين هيئة التأمين الصحى والمؤسسة العلاجية غير متكافئ؛ فبالتالى بنجد فيه فراغات فى المؤسسات والتأمين يمكن بيكون عاوز. وبعدين بيشتغلوا فى مجال واحد، يعنى فى اسكندرية بنلاقى المؤسسة العلاجية وهيئة التأمين الصحى، المؤسسة العلاجية فيها سراير فاضية والتأمين الصحى عاوز، فالتأمين الصحى إما يمتد الى بره يااما يشتغل مع المؤسسة العلاجية. إحنا السنة دى حبينا نخلط العملية فحطينا لهم تأشيرة إنه لا يجوز إنه ينشئ سراير ولا امكانيات جديدة إلا لما يستخدم المستشفيات المتاحة فى المؤسسة العلاجية والمؤسسات قبل ما يتوسع. وبعتقد إن السيد وزير الصحة بيعيد دراسة عملية التأمين والعلاج على انشاء هيئة واحدة تضم الاثنين مع بعض.

وفى هذه الحالة الاقتراح بتاعنا إنه يتعمل صندوق، وجميع الفوائض الخاصة بهذا القطاع لا تدخل ما ترجعش ماناخدهاش إحنا كدولة، ولكن يتعمل بيها توسع فى الخدمات الصحية.

هيئة الاذاعة وهيئة التليفزيون والمؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية: الحقيقة مؤسسة الهندسة الاذاعية ليست مؤسسة هى عبارة عن محطات الاستقبال والارسال؛ وبالتالى ليس لها نشاط اقتصادى وإحنا علشان كده حاطينها مع الهيئات. هو فيه اقتراح أنا كنت اتكلمت مع الأخ محمد كده بسرعة فيه وأعتقد إن هو محل دراسة، إن الثلاثة تقريبا فيه صلة وثيقة بينهم الحقيقة وبيبان فى الميزانيات إن يمكن هيئة التليفزيون جايبة فائض والاذاعة جايبة برضه فائض بسيط والمؤسسة جايبه عجز. ده غير حقيقى لأن الثلاثة مع بعض الصورة لابد أن تصور باعتبار إن مؤسسة الهندسة الاذاعية بتخدم الاذاعة وبتخدم التلفزيون. الاقتراح إن الثلاثة يشكلوا هيئة واحدة هيئة اذاعة وتلفزيون ويبقى لها فروع، الاذاعة والتلفزيون فى مبنى واحد ويمكن مرافق واحدة، ده له شؤون مالية وده شؤون مالية وده شؤون ادارية وده شؤون ادارية، سيادتك لو بنسجل برنامج بنلاقى مندوب من الهندسة الاذاعية ومندوب من التلفزيون وده تبع مؤسسة وده تبع هيئة!

كان فيه مفارقات وظيفية إحنا السنة اللى فاتت حليناها؛ يعنى أى ادماج النهارده لن يحدث أى خلخلة وظيفية لأن صلحنا الهيكل الوظيفى بحيث الثلاثة دلوقتى أقدميات واحدة، فهو فيه اقتراح مبدئى أعتقد إنه محل دراسة إن الاذاعة والتلفزيون كهيئة واحد بفروع ويعاد تنظيمها هتوفر وبعتقد إنها هتحسن حالها فى الآداء.

الهيئة العامة للاستعلامات: أنا منتظر الحقيقة رأى الأخ محمد فيها، أنا رأيى إنها هيئة سيادية أيضا وهى مصلحة وليس لها موارد، حتى الموارد لو باعوا كتاب ولا حاجة موارد تافهة.

ثانيا: إن لها مكاتب فى أنحاء المحافظات، وأنا شخصيا شايف إن موضوع مكتب الاستعلامات ومكتب الثقافة ومكتب للاعلام فى المحافظة والعملية عمالة تمتد ووظائف، وبعدين المكاتب دى موجود فيها شخص أو شخصين بدرجات طبعا ومش شايف ليها معنى للامتداد؛ وبالتالى كل اللى أنا عملته فى الميزانية إن أنا جمدت الموقف الى أن يبت فى موضوع الاعلام فى المحافظات.

فأنا بقترح إن الهيئة العامة للاستعلامات بتاخد مليون جنيه أو مليون وشوية لو أمكن ضغطها واعتبارها هيئة سيادية مش هيئة مرافق، والمكاتب بتاعتها تجمع مع قصور الثقافة ومع الاعلام فى المحافظات، ده فيه مركز اعلام رئيسى بيزود من القاهرة.. بعتقد ده يمكن بيحسن الصورة الخاصة بالاستعلامات.

الهيئة العامة للتأليف والنشر، برضه الاعانة يمكن بعد التوجيه الأخير أعيد دراستها وبالتالى هم مقترحين إنهم فى ظرف سنتين أو ثلاثة على الأكثر مايخدوش حاجة.

عبد الناصر: مزودين السنة دى ٣ أضعاف!

حجازى: علشان الأجور والعلاوات بالذات، هو الاقتراح فيه يافندم إننا نحدد مبلغ رئيسى فى اعانة الكتاب، إحنا بنديهم حاليا ١٢٠ ألف لاعانة الكتاب ومع هذا فيه هذا العجز. لو حددت الدولة مبلغ معين للكتاب وتشجيع الكتاب، يبقى فيما عدا هذا المفروض إن هو يوازن نفسه.. يعنى المفروض إن الهيئة توازن نفسها وأعتقد إنهم بيعيدوا دراسة الموقف على أساس..

عبد الناصر: اشمعنى دول بيكسبوا؟!

حجازى: لأن فيه ادارة.

عبد الناصر: ما نديهم الهيئة الخربانة دى! تاخدها.. تاخد الهيئة دى.

هيكل: نبحثها يافندم حاضر.

عبد الناصر: (ضحك) طيب مش إنتو قلتوا هتصفوا وتعملوا وتسووا؟!

حجازى: ما هو ماحدش راضى يافندم ياخد، إحنا نصفى الشركة بتاعة دار الكاتب هيخدها الأخ مرزبان، لأ.. هياخد أصول التشغيل وبالتالى هو محتاج الى طباعة..

عبد الناصر: دلوقتى الأخ وزير التربية والتعليم قال: مستعد ياخد أى واحد طيب ما نديله الموظفين دول.

حجازى: إحنا بنحاول دلوقتى كل الآداب بالتدريج وحاطين تأشيرة فى الميزانية لهذا بالاتفاق مع الوزيرين الوزير المستغنى والوزير المستقبل ونحول مباشرة، وكل الآداب هنحولها للأخ غانم أولا بأول.

عبد الناصر: طيب اديهم هم طالبين ٩٦٢ ألف جنيه فى سنة ٦٨/٦٧ اللى خدوه ٩٤ ألف جنيه، وقاعدين نتكلم إحنا من ٦٨/٦٧ على موضوع الكتاب ومافيش خسارة، بعدين زاد من ٩٤ ألف جنيه الى ٩٦٢ ألف جنيه.. يعنى بندن فى مالطة!

حجازى: إشكال التصفية عايز قرار بالنسبة للموظفين العاملين.

عبد الناصر: طيب ما توديهم عند الأخ غانم.

حجازى: ما هو مش كله يصلح.

عبد الناصر: هو عايز فراشين وعايز مدرسين وعايز فراشات.. فيه هناك.

حجازى: بندى يافندم دلوقتى.

غانم: بس فيه كبار الموظفين يافندم مايصلحوش.

عبد الناصر: كبار الموظفين نروحهم هم قطعا كلهم متعينين بوسايط كبار الموظفين، نديهم سنة أو سنتين ويروح على المعاش.

حجازى: هو أنا دلوقتى فعلا أنا باحصر العمالة لأن زى ما هو واضح من الدراسة هنا إن الاصلاح الزراعى..

عبد الناصر: هتدى كام السنة دى؟ نحصر لكن إحنا بنتكلم من ٦٨ فى هذا الموضوع والنتيجة إنه زاد، واتكلمت يمكن ١٠ جلسات!

حجازى: التأليف والنشر ٣٩٨ ألف.

عبد الناصر: ده رأيك إنت لكن هم طالبين ٩٦٢ ألف!

حجازى: آه.. اديناهم بس ٣٩٨.

عبد الناصر: طيب ليه زادوا من ٩٤ سنة ٦٨؟ مش كانوا ٩٤ سنة ٦٨ وإحنا أثرنا الموضوع ده أنا أثرته هنا ييجى ٢٠ مرة بالذات!

حجازى: مافيش ادارة بتديرها الادارة مش موجودة، دى عملية تسويق كتاب وعملية الفرق بين دار المعارف وبين هيئة التأليف إن هناك مابياخدش الكتاب إلا اذا كان له سوق.

عبد الناصر: طيب ما إحنا هنا نديله ٩٤ ألف جنيه بس زى ٦٨/٦٧ وهو يحل مشكلته يدى علاوات مايديش يودى ناس ينقل ماينقلش، لكن طالما إحنا هنديله هيحل ليه؟! ما يحلش! أنا قلت لثروت ١٠ مرات هنا، وقال: إن الكتاب مش مكرونة! طلعت يعنى المكرونة أحسن من الكتاب الحقيقة، (ضحك) هو بياكل كافيار دلوقتى تلاقيه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

صوت: هو يعنى نكلم الأخ محمد يخلى الأخ سيد يخش معاهم بس بغرض النصيحة..

عبد الناصر: لأ.. لأ.. ده ثروت بقى بيشتكى.. تعرف ثروت ولاّ ما تعرفه؟ يعنى بتبقى خناقة كبيرة جدا وحلها يبقى عسير، إحنا هندى الدار كلها للارشاد وهو يتصرف فيها ويحل لنا مشكلتها زى ماهيحل بقية المشاكل.

هيكل: لأ.. يافندم نخليها أصل حصل حاجات فى مطابعها السيد الوزير عارف.

عبد الناصر: حصل ايه باعوها؟!

هيكل: لأ.. فيه مطابع استغنى عنها المطابع اللى كانت ممكن تعمل شغل.

عبد الناصر: طيب ندى اعانة ١٠٠ ألف جنيه بس مافيش زيادة عن ده.

حجازى: مش هيقدر يدفع أجور.

عبد الناصر: أحسن! يعنى الكتب الحقيقة فيه فرق الكتب اللى بيطلعوها لا يمكن.. أصل أنا بييجى لى من كل الكتب دى، كل واحد مش لاقى ينشر كتاب بيروح دار الكاتب العربى ينشره له، وبعدين ثروت نشر كتابه فى دار المعارف! (ضحك)، يعنى عامل كتاب وعمله فى دار المعارف، مش كده؟

هيكل: صحيح.

عبد الناصر: نديهم ١٠٠ ألف جنيه ونشوف بعد كده اذا الموضوع مااتحلش نشوف هنحله ازاى.

جمعة: علشان الأجور والمرتبات يافندم.

عبد الناصر: طيب سنة ٦٨/٦٧ خدوا ٩٤ ألف جنيه..

جمعة: هو متهيألى حصل دمج فى حاجات.

عبد الناصر: وبعدين سنة ٦٨ أنا اتكلمت فى موضوع دار الكاتب، كيف تزيد بقى من ٩٤ الى ٩٦٢ رغم كلامى؟!

جمعة: هو حصل ضم لبعض الحاجات..

عبد الناصر: ضم ايه؟

جمعة: تجميع ارتفاع الأجور بالشكل ده حصل تجميع لبعض..

مرزبان: الميزانية ٦٨ ٣٤٩ ألف جنيه، اللى اتصرف فعلا.

عبد الناصر: آه.. لكن اللى سد العجز لسنة ٦٨/٦٧ هو ٩٤ ألف جنيه، ٦٩/٦٨ ٣٤٩ ألف جنيه بيعينوا ناس؛ طيب ما إحنا هنتكلم برضه النهارده والسنة الجاية بيقول لك: ١,٥ مليون!

حجازى: إحنا الحقيقة فى الظرف ده شديد جدا..

عبد الناصر: اذا كنا نفرض ضرائب ونديها اعانات للجهات الخيبانة طب بلاش هنلغى الـ ٢٣ اللى اتفقنا عليهم امبارح.. الـ ٢ مليون بتوع السماد والـ ٢ مليون بتوع الجناين وسد إنت العجز!

حجازى: دى هيئات ولازم تدار ادارة اقتصادية.

عبد الناصر: دى ليست هيئة، مافيش دار كتب فى العالم بتخسر، نمسك فى انجلترا ماكميلان بيخسر؟! نمسك فى أمريكا ماحدش بيخسر!

حجازى: أنا بقول لسيادتك لأن مافيش شخص مسؤول ادارى على مستوى بيفهم فى التسويق وفى ادارة داخلية.

عبد الناصر: طيب ما نحلها، أنا مستعد أتحمل مسؤولية حلها؛ لأن الحقيقة ليه أنا بلح فى هذا الكلام، لأن أنا بالذات العملية دى اتكلمت فيها ييجى ١٠ أو ١٥ مرة من سنة ٦٨/٦٧، ولكن مع هذا أيوه وهنشوف لكن كلام بدون..

حجازى: أصل هى ممكن تنجح يافندم بس لو يتيح لها فرصة بس الناس المشرفين على الطباعة الناجحة فى البلد والكتاب الناجح.. هى دى مش هتكلفهم حاجة.

عبد الناصر: تاخدها أنت وزارة الخزانة؟

حجازى: لا.. يافندم!

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: تديرها ادارة سليمة.

حجازى: فيه أمثلة ناجحة يعنى دار المعارف ناجحة الأهرام بيبيع كتبه وداخل فى السوق وناجح، يعنى فيه مطابع ناجحة ودار كتب ناجحة فى البلد.

مرزبان: ده فيه مطبعة مصر يافندم، إحنا لو بحثنا امكانيات مطبعة مصر لوحدها طول عمرها..

عبد الناصر: آه.. ما هم خدوها بوظوها!

حجازى: ٧ وحدات.. ما أنت هتاخد الـ ٧ واحدات دول.

مرزبان: هيعيد تنظيمهم بس ماياخدش الالتزامات والديون الأخيرة والعمالة الزيادة..

عبد الناصر: ده هى القصة إحنا خدنا مطبعة مصر وخدنا دار المعارف، فمطبعة مصر خدها حاتم ودار المعارف خدها هيكل، طلع بقى التانى وقال: عينوا الوكيل ولا أنا مش عارف مين هناك! والدار القومية للطبع والنشر وكتاب كل ٦ ساعات والكلام الهجص ده وطلع الآخر خسرانين مليون جنيه! هى دى العملية، اللى أنا بقوله: طالما إنت بتديهم مش هيصلحوا حالهم. ده اللى أنا بقوله: نديهم ٤٠٠ ألف جنيه؟

مرزبان: ماعندهمش شغل بيشتغلوا ٢٠٪ من وردية واحدة.

عبد الناصر: مين اللى عين الناس دول؟! ما هو وسايط كلهم اللى اتعينوا!

حجازى: أنا بقترح يافندم ٣٩٨ والأخ هيكل بيعاونا عن طريق..

عبد الناصر: طيب ندى ٣٩٨، السنة الجاية لو لينا عمر مش هدى ولا مليم.

حجازى: الهيئة العامة للمسرح..

عبد الناصر: طيب آهى دى كانت ٧٥٤ سنة ٦٨، ٧٠/٦٩ بقت ٩٧٤، دلوقتى ١,٨٣٩ مليون!

حجازى: ده اللى طالبينه آه.

عبد الناصر: طيب أنا بحط للراجل على شوال السماد ٥ صاغ وأروح أديها للمسرح! ده أيام ما كان فيه مسرح قومى كان أقصى ما بيدفعوه ٣٠ ألف جنيه! دلوقتى لما نمسك الكشف اللى بعتوه..

حجازى: الكشف ده يافندم لو سمحت فيه نقطة واحدة بس، إحنا خدنا المصروفات حتى من غير الأجور يعنى الأجور هنا مش متوزعة على الفرق.

عبد الناصر: كمان؟!

حجازى: كمان، علشان أورى أد ايه حتى الايراد مابيغطيش المصروف.

عبد الناصر: ما بيهمهمش، يعنى فرقة جورج بتشتغل ازاى؟

حجازى: كله ماحدش بياخد اعانة.

عبد الناصر: ماحدش آه كل الفرق، لكن مين اللى بياخدوا اعانة دول؟ ما هو مسرح الحكيم.. ايه؟

حجازى: المسرح القومى الأولانى عجزه ١٩ ألف ده عجز غير الأجور، مسرح الحكيم ١٠ آلاف، العرايس والأطفال ٢٠٠٠، الكوميدى بيجيب فائض الـ ١٠ آلاف ده فائض من غير..

عبد الناصر: مسرح الجيب ٥٠٠٠ جنيه والايرادات ٥٠٠ جنيه!

حجازى: آه.

عبد الناصر: وبعدين إحنا هنسيبهم هيفضلوا يعملوا مسرح ايه ومسرح ايه ويكبروا فى العمليات دى!

حجازى: هنا يافندم لو سمحت هى بتتوقف على السياسة، يعنى لابد أن توضع سياسة للقطاع.

عبد الناصر: ما كل وزير هو اللى بيوضع السياسة دلوقتى ويكبر الجرن بتاعه، طيب مانزودش عن ٦٩/٧٠ ولا مليم.

حجازى: وبعدين لو شيلنا منهم هم عندهم عمالة كتير وبنحول دلوقتى، يعنى إحنا بنحاول ناخد كل الفائض اللى ممكن استخدامه فى القطاعات، فيه بقى ناس رقاصين بيقولوا: دول قاعدين حتى فى البيوت! يعنى هو ده عايز قرار سياسى الحقيقة يعنى الناس دول اللى مانقدرش نوديهم..

عبد الناصر: الفرقة الاستعراضية ٣٣ ألف جنيه، الايراد ٤ آلاف جنيه!

حجازى: غير الأجور.

عبد الناصر: غير الأجور.. آه.

حجازى: يعنى هو جاب عجز ٢٩ غير الأجور.

عبد الناصر: يعنى إحنا عايزين الحقيقة بالنسبة لسياسة سد العجز دى مش تزيد كل سنة تنزل كل سنة، اللى حاصل دلوقتى كل سنة بتزيد.
إتفضل.

حجازى: الهيئات والمعاشات مافيهاش حاجة والتأمينات الاجتماعية برضه، الهيئات اللى بعد كده اللى اتكلمنا عليها امبارح.. تعمير الأراضى وإحنا بنقترح إنها تحمل بها المشروعات، وفى التصنيع تحمل بيها المشروعات، والمكتب العربى حاليا سيتحمل مشروعات الاسكان، بعد كده السد العالى والصرف المغطى، ومجمع الحديد والصلب، ومياه الشرب، والمجارى كلها مشروعات استثمارية.

ده التقرير الحقيقة والتفاصيل الداخلية كل جهة ليها اقتراحاتها، باعتقد لجنة الخطة إحنا مع التقرير ندرس واحدة واحدة ونطلع بنتائج قرارات تنفيذية.

عبد الناصر: طيب بالنسبة لباقى المذكرات حد ليه ملاحظة؟

حجازى: اعانة الصادرات مذكرة للدكتور عزيز ليه بعض الملاحظات عليها، فهنتفق على اعادة النظر فيها اذا كان فيها أى حاجة.

عبد الناصر: يعنى أنا قريت الجدول بتاع اعانة الصادرات.. مستحيل إنه نمشى كده!

صدقى: هى المناقشة حصلت بين وزارة الخزانة وبين الشركات واتفقوا على هذا، أنا لى ملاحظات حتى على بعض الحاجات اللى محطوط لهم اعانة دعم إن هى ماتستحقش اعانة دعم.

عبد الناصر: يعنى مثلا المروحة بتكلفنا كام جنيه ٥٠ جنيه، وبعدين بنصدرها بـ ١٥ جنيه، يبقى بديها اعانة دعم ٣٥ جنيه، طيب ليه أعمل مراوح للتصدير؟! مافيش معنى لأنها بعملية عملية اضافية لمصنع عندى؛ فهى معمولة فى مصنع حربى على هذا الأساس فمافيش داعى أصدر الحقيقة.

صدقى: ولذلك الكشف كله يافندم عايزين نعيد النظر فيه.

عبد الناصر: تليفزيون فيليبس مش واخد اعانة، نصر واخد اعانة ليه؟

صدقى: تكاليف الانتاج.

عبد الناصر: فالعملية تكاليف انتاج، هو إحنا الحقيقة العملية لازم نديها اعانة لغاية لما تقف على رجليها. مصنع المطروقات ودى عملية الروس اتفقوا على إنهم هياخدوا، وبعدين الحديد والصلب الحقيقة بس..

صدقى: إحنا عملنا تعديل يافندم الحقيقة.

عبد الناصر: النسيج بيزيد كل سنة.

حجازى: هيخلصوه السنة الجاية.

صدقى: ده نقص يافندم، هو النسيج ليها سبب والحقيقة بالنسبة لاعانة دعم الغزل استخدام القطن المصرى فى الغزل المصدر هو اللى جايب الفرق. والحقيقة إحنا عملنا التجربة بتاعة استيراد أقطان من الخارج ووزارة الزراعة وافقت على الدفعة الأولى، وانشاءالله نتيجة لهذا اتوافق على تعميم التجربة؛ إن احنا نجيب أقطان رخيصة نستخدمها فى الغزل، فى هذه الحالة مابيبقاش فيه دعم. على كل حال أنا بطمن سيادتك أنا اتفقت مع الدكتور حجازى فى مدى سنتين قطاع الصناعة لن يأخذ دعم فى أى مادة من مواده.

عبد الناصر: طيب.. بنك التسليف هنحل مشكلته ازاى؟! أنا عندى بنك التسليف اللى هو بنك تسليف دمياط ٥٧ ألف جنيه، كفر الشيخ ١٦٤ ألف جنيه، البحيرة ٤٧٧ ألف جنيه – أنا جايب ده من ديوان المحاسبة – الغربية ٤٣٧ ألف جنيه، المنوفية ٨ آلاف، الفيوم ٩١ ألف جنيه، المنيا ٨٠٠ ألف جنيه، سوهاج ١٢٥ ألف جنيه، وقنا ١٤٢، أسوان ٣٦، الدقهلية ٥٧ ألف، اسماعيلية ٤٣ ألف، الشرقية ١٨٥ ألف، القليوبية ١٠٨، أسيوط ٢٣٦ ألف.. وهكذا.

الحقيقة هذا البنك يجب إنه يشتغل على أساس اقتصادى، إحنا كنا لغينا الفوائد وبعدين رجعنا تانى، بعدين هو بياخد بفايدة عالية.. الحقيقة يعنى هو بياخد من مين بفايدة عالية؟ من البنك المركزى، طيب يبقى ندى له فايدة أقل انشاءالله ندى له فايدة ٢٪.. ايه المانع ندى له فايده ٢٪؟!

مرعى: ٤,٥٪ و٦٪ انما البنك بآخد بـ ٤,٥٪، هو اذا سمحت لى سيادتك كلمتين صغيرين.. هو سبق فعلا قرار لمجلس الوزراء وإحنا بنسوى الديون – سبق قرار زى ما سيادتك بتقوله ده حرفيا – بشأن اصدار سندات علشان نخلص من عملية الفوائد لأن احنا بناخد من البنوك بـ ٥,٥٪، ونقرض بـ ٤,٥٪..

عبد الناصر: ماهو مش ممكن!

مرعى: يبقى بدأنا خسرانين فى العملية، وبعدين علينا أعباء تانية هاقول سيادتك عليها، هو اجتمعت لجنة بين الخزانة وبينا وانتهت الى تسوية لو تمت إحنا مش عايزين اعانة سد عجز نهائيا.

عبد الناصر: فيه شون عندكم لو بعتوها..

مرعى: كله.. إحنا هنتصرف فيها كلها وهى واردة كلها فى القرار المشترك مع الخزانة. بس هو فيه اقتراحين تانيين كمان يخلونا نوقف البنك على رجليه وياخد صورته الطبيعية لأن الصورة الحالية صورة شاذة..

أولا: محمل بأعباء قديمة عبارة عن ٢٥ مليون جنيه ومحمل بالفوائد بتاعتها؛ لما بياخد من البنك بياخد بـ ٥,٥٪ ويقرض بـ ٤,٥٪. وبعدين لما بنيجى بداية مش سليمة أصلا هى اللى بتجيب المبالغ اللى سيادتك بتقول عليها بتطلع فى الآخر مديونيات على مستوى المحافظات. وأنا النهارده الصبحية استعرضت الموقف، فيه جملة حلول ممكن إنها تساعدنا بسرعة وهى متاخدة من القرار المشترك اللى بين الخزانة وبينا أو متاخدة فى جزء منها، لو مافيش حل فى اصدار سندات أو سبب بيمنع الخزانة من تنفيذ القرار اللى احنا خدناه فى شهر مارس.

عبد الناصر: سندات ليه؟

مرعى: ما أنا بقول: لو كان فيه لأن فيه قرار إحنا خدناه هنا فى مجلس الوزراء على أساس اصدار سندات لبنك التسليف تحمل فائدة واطية اللى هى ٢٪.

عبد الناصر: آه.. يعنى يستلف من الحكومة بفائدة واطية؟

مرعى: آه.. بفايدة واطية وموجودة بقرار فعلا يعنى كان فى مجلس الوزراء ولم ينفذ. اذا كان فيه سبب إن فى الوقت الحاضر مثلا الخزانة بترى عدم اصدار سندات أو حاجة من هذا القبيل ممكن إننا نزود الفايدة على الزراع. إحنا دلوقتى ماشيين الفايدة على الزراع ٦٪؛ ٤,٥٪ لصالح بنك التسليف و٠,٥٪ للصيارف وأعباء أخرى بره عن بنك التسليف؛ فإذا رفعنا الفائدة من ٦ الى ٧٪ عن الاقراض الجارى ومن ٧ الى ٨٪ على المتأخر ده بيجيب لنا حصيلة حوالى ٧٠٠ ألف جنيه. لو زودنا عمولة القطن – إحنا بناخد عمولة القطن ١٥ قرش على القنطار وبناخد٢٠ قرش – لو زودناها زيادة بسيطة إنها تبقى ٢٣ و ٢٥ ده بيقدر يوصلنا لـ ١,٣ مليون جنيه. إحنا العجز اللى واخدينه السنة دى من الخزانة ٦٣١ ألف جنيه فقط بالرغم من الفوائد اللى هى واطية؛ فأمر من اثنين ياإما زى سيادتك ما قلت لأن اعانة سد العجز غير مقبولة من حيث الشكل..

عبد الناصر: إنت بتاخد قرض أد ايه من البنك؟

مرعى: بنصل لـ ١٥٠ مليون جنيه أحيانا فى موسم القطن.

عبد الناصر: وبعدين بترجعوه؟

مرعى: وبرجعه انما القرض اللى داير حوالى ٧٠ مليون جنيه.

عبد الناصر: اللى داير ده موجود عندك فعلا؟

مرعى: موجود عندى داير بين ايدى والزراع ٧٠ مليون، ده اللى أنا بدفع فايدة بصفة مستمرة ٥,٥٪.

عبد الناصر: طيب ما ده نعمله بـ ٤٪ ايه المانع؟

مرعى: خلاص.. ايه المانع؟

عبد الناصر: يعنى إحنا عملنا حتى فى الاسكان نزلنا أكثر من كده.

مرعى: لو بيخفضوا لى الفايدة بتتحل مشكلة.

عبد الناصر: يبقى بـ ٤ ٪ على القديم وعلى الجديد، مانقدرش نرفع الفايدة ٨٪ الحقيقة على الفلاحين.

مرعى: برضه أنا مش ميال ليها ده أنا بحط حلول..

عبد الناصر: لأ.. الحقيقة العملية هى فى ايدنا، إحنا بناخد الفلوس من هنا بنوديها البنك المركزى، البنك المركزى يقول إنه كسبان وإنت تيجى تقول إنك خسران!

مرعى: وأنا ببتدى بخسارة عن الأول، يعنى اعانة سد العجز هنا صورية فى الحقيقة بالنسبة لينا فى مؤسسة الائتمان، وبالعكس أنا أميل جدا إن حاجة زى بنك التسليف يرجع الى أصله بميزانياته وايرادته، وخصوصا دلوقتى كتير من العمليات التموينية طلع من ايدينا وأصبحت عمليتنا عملية اقراض عادية.

واذا سمحت لى سيادتك فيه نقطة تانية كمان أنا بعتقد إنها مهمة إنها تثار دلوقتى خاصة بصندوق السماد، لأن امبارح وإحنا بنتكلم بالنسبة لأسعار السماد أنا كنت قلت: إن الانخفاض بيحقق ايرادات للخزانة ايرادات معقولة؛ فى سنة ٦٩/٦٨ كان رد للخزانة ٥,٣٧٢ مليون. الايرادات اللى خدتها الخزانة فعلا كانت ٤,٧٧١ مليون، ومتأخر على بنك التسليف من سنوات سابقة قرب الـ ٥ مليون جنيه مش قادر إنه يدفعهم لأن بالفعل مديون بالنسبة لعملية الفوائد.

سنة ٧٠/٦٩ كان مقدر للخزانة تاخد من صندوق الأسمدة ٦,٣ مليون اللى خدته فعلا ٧,٥٧٣ مليون، السنة دى سنة ٧١/٧٠ مقدر للخزانة ٨,٤٠٥ مليون إحنا بنتوقع – اذا استمرت أسعار السماد فى الوضع الحالى وأعتقد إنها بتستمر وخصوصا فى فوسفات النشادر – امبارح بلغنى إن فيها نزول كبير جدا فى الأسواق العالمية يعنى الطن دلوقتى بقى بحاجة بسيطة جدا؛ فى فوسفات النشادر بنقدر نحقق ١٠ مليون يعنى ده بيجيب لنا من صندوق السماد لوحده بيزيد عن تقدير ربط الميزانية قرب الـ ٢ مليون.

أنا مش بقول الكلام ده علشان نغير حاجة بالنسبة لسعر السماد اللى احنا قلناه، أنا بس بقوله تكملة لأنه فيه ايرادات مترقبة لصندوق السماد أزيد من ما قيد فى الميزانية بـ ٨,٤ مليون؛ فيه أزيد من مليون جنيه وكسر اللى هو متوقع إنه يجى بالنسبة لصندوق السماد.

وإن شئت سيادتك هو أنا برضه لى ملاحظات بالنسبة للاصلاح الزراعى، وبالنسبة اللحوم وبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، مش عايز أناقشها قوى بس بالنسبة للاصلاح فيه مظهر وهو الدكتور حجازى عالجه علاج حاسم هذا العام، لكن المظهر كان كالآتى..

أولا: لما بنحسب التوريدات فى صندوق الاصلاح الزراعى بنجد فى فترة من الفترات كانت بتبقى متأخرات، دلوقتى إحنا بنسدد لصندوق الاصلاح الزراعى بالكامل انما صندوق الاصلاح فى ناحية تابع وزارة الاقتصاد مابتبانش ايرادتنا، بنسدد ايرادتنا اللى بيبان مصروفاتها فبتبان فى صورة اعانة سد عجز. ودى الدكتور حجازى عالجها فعلا فى الميزانية الجديدة وهنتناقش فيها برضه فى اللجنة الاقتصادية.

بالنسبة أيضا لمؤسسة اللحوم هنتكلم فيها، والنقطة الأخيرة فى كلام الدكتور حجازى أو تفصيله فى المذكرة فى الهيئات والمؤسسات، الواقع هو متجه – وأنا موافق على الاتجاه ده – إن الهيئة تبقى هيئة والمؤسسة مؤسسة وكل اللى قاله، بس مش هتبقى هيئة لها قيمة ما لم تصفى العمليات السابقة الخاصة بالقروض والخاصة بالفوائد، زى اللى عمله فى الاصلاح الزراعى يجب أن يكرر فى الهيئات التانية وإلا برضه هذه الهيئات مش هتمشى، حتى المفروض فى اللجنة الاقتصادية..

عبد الناصر: ما هو ده لما تقعدوا الحقيقة هنصفى كل المواضيع دى يعنى هناخد مدة معينة بنقول ٦ أشهر ونحل كل المواضيع دى؛ لأن احنا مش بنثيرها هنا للمرة الأولى مافيش موضوع بنتكلمه دلوقتى للمرة الأولى! بالنسبة للصناعة فيه خسائر، بالنسبة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، فيه الشركة المصرية لتعبئة الزجاج عندها خسائر ٣٠٦ ألف جنيه.

صدقى: ده موضوع لما رفعوا فى سعر..

عبد الناصر: طيب ما إحنا عايزين نحل.

حجازى: اتفقنا على حله.

صدقى: الحقيقة أنا بقالى سنة ونص وأنا بجرى وراه.

عبد الناصر: طيب وايه المانع؟ شركة النصر لتعبئة الزجاجات ١٧٦ ألف جنيه، شركة النصر للأغذية المحفوظة قها ١٩٣ ألف جنيه، دى كانت بتكسب قبل ما نأممها!

صدقى: دى منهارة خالص يافندم شركة قها المبانى مصلوبة، إحنا النهارده بنتعكز على المصنع الجديد لأن الحقيقة المصنع القديم..

عبد الناصر: طيب هل الشركة بتاخد بفوائد تمويل عالية، مكتوب هنا الأسباب اعتماد الشركة فى تمويلها على القروض وتحملها بفوائد تمويل.

صدقى: ما هو ده الموضوع اللى كنت عايز أعلق عليه فى البيان، فيه موضوعين أساسيين يجب إن احنا نشوفهم بالنسبة للشركات..

عبد الناصر: وشركة ادفينا ١٣٤ ألف جنيه.. طب آهى دى جديدة!

صدقى: ده كله تقديرى يافندم ده تقدير عن السنة.

عبد الناصر: ده عن السنة اللى فاتت لأ..

صدقى: القديم؟

عبد الناصر: آه.. الكلام ده على القديم أنا جايبه من ديوان المحاسبات عن القديم من ٦٩/٦٨.

صدقى: ده جاى ٧٠/٦٩.

عبد الناصر: أصل ٧٠/٦٩ ماحدش عارف ايه الحكاية، اللى أنا بتكلم عليه ده ٦٩/٦٨ اللى هو آخر..

صدقى: الحقيقة يافندم فيه صورة سيادتك لازم الحقيقة تواجهنا فيها؛ لأن كثير من هذه الشركات نفذت مشروعات على أساس إنها مشروعات معتمدة ولها استثمارات ثم لم تمولها الحكومة بنصيبها من الاستثمار؛ يعنى مشروع كلفت شركة بأنها تنفذه مثلا بيتكلف مليون جنيه فنفذته ولما جت تاخد المليون جنيه من الدولة ماأخدتش، فاقترضت من البنك علشان تقدر تنفذ المشروع البنك بيحملها فايدة ٦,٥٪ على المليون جنيه، فبيبقى كل سنة بتتحمل الشركة ٦٥ ألف جنيه.

عبد الناصر: طيب ما إحنا عملية رؤوس الأموال دى اتفقنا على إن احنا نسويها!

حجازى: القرار لسه صادر الأسبوع اللى فات.

صدقى: أنا عندى شركات يافندم ممولة ذاتيا من البنوك بـ ١٠ مليون جنيه يعنى تدفع على ٦٥٠ ألف جنيه فوائد، يبقى معناه لازم من التشغيل تحقق قبله ٦٥٠ ألف جنيه علشان تتعادل وبعدين تبتدى يبان إنها ربحانه. حسبنا رؤوس الأموال اللى واجب تصحيحها بالنسبة لقطاع الصناعة ٢٤٠ مليون جنيه مطلوبة.. إحنا نفذنا حاجات بـ ٢٤٠ مليون جنيه بنمولها بقروض، بندفع هنا الفوائد للبنوك بتبان طبعا فى الميزانية على إنها مصروف بندفع عبء علينا، كان المفروض إن ده يبقى الدولة تدينا هذه الفلوس.. ده أول مطلب.

عبد الناصر: بس هو عبود لما كان بيعمل كان بيستلف.. لما عمل مثلا مصنع السماد بتاع السويس كان بيستلف وخصوصا بالعملة الأجنبية وبيرجعها بفوائد.

صدقى: لكن المساهمين كانوا بيحطوا الفلوس بتاعتهم وهى دى اللى بعدين يقدر ياخد عليها فوائد.

عبد الناصر: المساهمين كانوا يدفعوا مليون جنيه وهو يستلف ٥ مليون جنيه.

صدقى: بس يافندم الحقيقة الصورة اللى احنا مشينا فيها إن المشروع بالكامل يبقى الفايدة ٦,٥٪.

عبد الناصر: طيب الحكومة تديك المليون جنيه قصاد ايه؟

صدقى: إن العائد كله بيعود للحكومة، ما أنا هدى الصورة يافندم..

عبد الناصر: هو كان فيه فكرة الحكومة تديك مليون جنيه بسندات على أساس تدفع ربح سندات، عاملين كده فى يوغسلافيا.

صدقى: شوف سيادتك الحقيقة بالذات فى الصناعة أنا عايز أدى صورة عنها شوية اذا سمحت لى ٥ دقائق بس؛ اللى يؤول للخزانة من قطاع الصناعة السنة دى ٢٩١,٨١١ مليون جنيه.

عبد الناصر: صافى؟

صدقى: صافى.

حجازى: لأ.. المجموع بالرسوم والضرائب.

صدقى: شوف سيادتك فيها ايه.. ضرائب ورسوم فوائد للخزانة وضرائب عقارية، فوائد حملة الأسهم، ضرائب داخلية، ١٠٪ خدمات مركزية، ٥٪ خدمات محلية، مخصص شراء سندات سداد قروض فائض الحكومة من المؤسسات المجموع ٢٩١ مليون جنيه السنة دى، السنة اللى فاتت..

عبد الناصر: فائض الحكومة كام؟

صدقى: فائض الحكومة من المؤسسات ١٨.

عبد الناصر: هو ده بقى يطلع الربح! (ضحك)

صدقى: لا الربح لأ.. لأ يافندم، ده أصله ليه حسابات مختلفة فى هذا، السنة اللى فاتت كان ٢٧١؛ اذاً الوارد مباشرة لوزارة الخزانة من قطاع الصناعة زاد ٢٠ مليون جنيه عن السنة اللى فاتت.

عبد الناصر: ايه رأيك كده يادكتور جاب الله؟

جاب الله: سليم متفق معاه.

عبد الناصر: (ضحك) خلاص صدقناك دلوقتى.

صدقى: أنا لسه عايز أكمل والله الصورة يافندم.

جاب الله: فعلا الفائض سواء كان الـ ١٨ اللى مطروح تحت اسم فائض محول من الخزانة، انما الباقى ده كله مجموعة فوائض ومدخرات فى صور مختلفة..

عبد الناصر: أو ضرائب سيادة.

جاب الله: جزء منها بيروح ضريبة سيادة وجزء منها فوائد وجزء منها فى صورة ايجار، جزء منها بخلاف الاستهلاكات كمان ده اللى يدخل فى تمويل الاستثمار والمشروعات الجديدة.. فده يعتبر فائض.

صدقى: وبعدين ده موضوع الاستهلاكات ده كلمت الدكتور حجازى وهو متفق معايا فيه، إحنا ماشيين بنظام رأسمالى استغلالى.. ازاى؟ إن فى حساب استهلاكات باحسب طبعا الاستهلاكات دى بتخش كعنصر من عناصر التكلفة، لما باجى أقول طن الحديد بيتكلف على تكلفة انتاج ٤٠ جنيه داخل فيها مثلا ٦ جنيه أو ١٠ جنيه استهلاك الآلات حاسبينه مثلا على ٧ سنين أو ٨ سنين.

حقيقة عمر الآلة ١٥ يبقى إحنا هنا كأننا بنعمل احتياطيات داخلية زى ما النظام الرأسمالى بيعمل، معنى هذا الكلام إن احنا بنحمل عناصر التكلفة مبالغ غير حقيقية، بيبين إن انتاجنا إحنا غالى التكلفة نتيجة للنظام المحاسبى اللى احنا بنطبقة فى الوقت الحاضر.. دى أول نقطة.

على هذا الأساس اذا كان سعر البيع بيبقى مايسمحش إنى أرتفع معاه نتيجة لارتفاع سعر التكلفة بيبان إن فيه شركة معينة بتخسر لأن تكلفتها مرتفعة عن سعر البيع. الحقيقة تصحيح هذه الأوضاع والدكتور حجازى متفق معايا فى هذا وهنعملها عن طريق اللجنة الاقتصادية، أنا بشوف إن كل الشركات هتتغير صورتها.. كثير من الشركات اللى هى بتظهر فى الوضع الحالى إنها خسرانه حقيقة الأمر إن عملية التشغيل بتحقق فائض كبير بيروح فى الفوائد.

عبد الناصر: فيه هنا شركة القاهرة للمنسوجات الحرارية خسائر ٥٤٣ ألف جنيه!

صدقى: شوف سيادتك دى كانوا ٩ مصانع صغيرة أمموا وجمعوا فى شركة واحدة اللى هى شركة القاهرة، والحقيقة دى عاملة لنا صداع كبير جدا فى شبرا الخيمة لأن فيها ٦ آلاف عامل، ويمكن جزء كبير من الحل إن احنا نقفل ٣ أو ٤ مصانع منهم.. مشكلة العمال نوديهم فين؟ فإحنا أخدنا اجراءات لتصحيح الوضع خلال السنة اللى فاتت ابتدت تقف على رجليها وابتدت تتحسن، لكن إحنا عندنا حالات زى دى موجودة.

عبد الناصر: حالات زى دى لازم نحلها لأن هنخليها للسنة الجاية هتطلب أكتر، يعنى أنا كاتب الأسباب ده أنا طالب الحاجات دى يبعتوها لمجلس الأمة ديوان المحاسبات.. كل الكلام ده اتبعت لمجلس الأمة.

صدقى: ده العمال هيدافعوا عنها لأن يعنى هم عايزين ابقاء الوضع.. (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك)

جاب الله: لو سمحت سيادتك هو القطاع فائضه ٢٩١ يضاف اليهم الاستهلاكات المبالغ فيها لما تستقطع وتحمل بيها الشركات، لكن مع ذلك فيه شركات بتحقق خسائر، جزء من هذه الخسائر حقيقى واجب يعالج وجزء من هذه الخسائر بسبب نظام الحسابات إنهم بيقطعوا استهلاكات كتيرة، كان لازم يستهلكوا على عمر الآلة الفعلى مش على عمرها التقديرى فى النظام المحاسبى.. فاللى بيحقق خسائر فعلية دى يعالج أمرها.

عبد الناصر: أو فيه ارتفاع تكاليف وغيره!

جاب الله: الاستهلاك بمعدلات عالية جدا نخفضه للواقع الحقيقى.. للعمر الفعلى بتاع الآلة فهتقل الخسائر.

نقطة تانية أنا بستأذن برضه بالنسبة لاعانات التصدير، اعانة التصدير ماهياش كلها تمثل اعانة فنية؛ لأن جزء من التكلفة داخل فيه ضرائب، فلو صفيت التكلفة من عنصر الضرائب يبقى فى هذه الحالة كثير من الدعم على السلع الصناعية هيقل.

عبد الناصر: أنا عندى مثل غريب لهذا، فيه تليفزيون بنصدره ومابياخدش اعانة، وفيه التليفزيون الشركة التانية بنصدره وبياخد اعانة! طيب ليه؟

صدقى: لأنه نفس التليفزيون نصر نوعه مش مطلوب فيلبس سعره فى التصدير أعلى من سعر نصر.

٢- إن شركة التلفزيون بتاعة مصر فيها برضه زيادة فى المصروفات الادارية كبيرة جدا عن الواقع.

عبد الناصر: ما هو لازم، وأبعت الزيادة على الأخ..

صدقى: لأ أنا بصفى بقى.

عبد الناصر: إحنا عندنا حل السنة دى مش موجود أبدا! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

صدقى: أنا يافندم صفيت كتير، ده الدكتور حجازى يعلم أنا صفيت يمكن ٤٠٠ أو ٥٠٠ واحد من وزارة الصناعة نفسها وادياهم للوزارات التانية بدرجاتهم علشان نقلل.

حجازى: هو فيه اتجاه كويس كثير جدا عايز محافظات.

كامل: لو أذنت لى يافندم بالاتفاق مع الأخ حافظ غانم إن جزء من العمالة الزائدة هنحولها لفروع الوزارة؛ على أساس تطبيق نظام لا مركزى فى الأزهر وفى الأوقاف وبالاتفاق يافندم.

عبد الناصر: طيب.

صدقى: لو سمحت سيادتك برضه الدكتور حجازى ذاكر فى موضوع الاعانات اللى موجودة إنه اللى يتحمل الاعانة انتاج آخر فى نفس الشركة اذا أمكن، وإن ماكانش يبقى فيه شركة أخرى تابعة لنفس القطاع.. وهكذا. الحقيقة أنا شايف إن فى الوقت الحاضر المؤسسات خاصة اللى بتتبعها شركات زى قطاع الصناعة يجب إن المؤسسة تبقى holding company؛ بمعنى إنه يبقى ميزانية المؤسسة على بعضها بتبين مجموع نشاط الشركات مش تبقى المؤسسة بوظائف بس اشرافية وكل وحدة منفصلة..

أولا: ده بيساعد على معاجلة كثير من مشاكل الشركات.

ثانيا: يبقى مصروفات المؤسسات الادارية بتتحملها عملية الانتاج؛ لأنها فى النهاية بتظهر فى ميزانية تجارية إما خسرانة أو كسبانة، والدكتور حجازى موافق على هذا الكلام.

فإذا أذنت سيادتك أنا أرى إن ده وضع يمكن يصحح الأوضاع الموجودة حاليا؛ إن مثلا مؤسسة الصناعات الكيماوية تبقى holding company للشركات الكيماوية، وبالتالى بتبقى ميزانيتها بتطلع ميزانية تجارية مش ميزانية زى اللى بتطلع النهارده فى وظائف دولة وبتضخم الجهاز الادارى بتاعنا.

عبد الناصر: هو ما نخلص كل النقط دى الحقيقة ضمن التصفية العامة، شركة النصر للكيماويات الدوائية دى ايه؟ دى أبو زعبل؟

حجازى: أبو زعبل آه.

صدقى: دى اللى سيادتك افتتحتها مع خروشوف.

عبد الناصر: آه.. يعنى الخسائر ١,٠١٨,٩٤٤، لما كان عندى ساتشكوف وهو بيتكلم بيقول: فيه مشروع ده ومشروع المطروقات وهم حلوا مشروع المطروقات. وأنا الحقيقة قلت: بياخدوه الدكتور عزيز على إنه يشغله ضمن الكيماويات ويصلح حاله، هم تعهدوا إنهم بيبعتوا لنا ادارة من عندهم وهيبعتوا جميع الطلبات بحيث إن المصنع..

حجازى: بس باطمن سيادتك إن السنة دى الانتاج تضاعف وعملناها اصلاح اقتصادى السنة اللى فاتت، ودرسنا تكاليف الأسعار بتاعتهم وعملنا معاهم اتفاقية باصلاح اقتصادى فى اللجنة الاقتصادية، وبعتقد السنة دى هيطلع فائض. ومن أول امبارح بس كان عندى المدير المالى، الانتاج ضعف بل بالعكس فيه طلب على بعض المنتجات مش قادرين يوفوها.

عبد الناصر: أمال هم الروس بيشتكوا من نفس.. لأن هم اللى عاملينه وطبعا عايزينه.

حجازى: هو قعدت سنة ونص أو سنتين من غير رئيس مجلس ادارة تقريبا.

جاب الله: هى كانت المشكلة أسعارها منخفضة والأدوية الجاهزة مرتفعة، فكانت اللى هى لازم تحققه كانت بتحققه شركات الأدوية الجاهزة، انما من ناحية الانتاج العالى الفعلى بتاعها زايد.

عبد الناصر: الصناعات الخشبية والخشب الحبيبى بيكسب؟

صدقى: ابتدت تمشى آه.

عبد الناصر: الصناعات الخشبية خسارة ٤٧ ألف جنيه، شركة حلوان للصناعات الحرارية والديزل ٦٤ ألف جنيه!

صدقى: اللى هى بتعمل محركات الديزل.

عبد الناصر: اللى بسلندر واحد.

صدقى: لأ.. الكبيرة، اللى كان أصلا مشروع علشان محركات الدبابات.

عبد الناصر: ما هو بتاع النمساوى.

صدقى: ما هو أصله عيبه إنه طلع فيه عيب فى المحركات، حتى بعد ما وردنا لوزارة الرى أو هم وردوا يعنى من ٣ سنين أو ٤ سنين طلعت شروخ..

عبد الناصر: طيب ما توقفوا ده وخدوا licence.

صدقى: ما أنا هعمل كده يافندم، لو سمحت سيادتك أنا هاخد الشركة دى هتبعها لمؤسسة الصناعات الهندسية وبالتالى هنحاول نعالجها.

عبد الناصر: مشروع آلات الورش، فيه ٤٤ ألف جنيه.

صدقى: برضه تعبان.

عبد الناصر: طبعا الاسكان كمان فيه. يعنى عموما هادى الكلام ده للأخ أنور علشان تشوفوا المواضيع دى كلها، لازم نصلح إحنا كل ميزانية بنقول: لازم نصلح وبعدين مابنصلحش! الحقيقة لأن الميزانية اللى فاتت اتكلمنا على هذه المواضيع وبعدين كل واحد انشغل فى العملية بتاعته. الكلام اللى قاله الدكتور حجازى كله والكلام اللى قاله الأخ السيد والكلام اللى قاله الأخ عزيز، والاقتراحات اللى قلت هتعملها وتقدمها.

حجازى: تعتبر خلصت.

عبد الناصر: قبلها لازم تخلصها وإلا اللى بيخسر هيزيد خسارته اللى بياخد سد عجز ياخد زيادة. أى مواضيع تانية.. الاعانات؟

حجازى: الاعانات أنا طلبت هجيب لسيادتك التفاصيل.

عبد الناصر: هو الحقيقة المطلوب برضه مافيش داعى إحنا بندور نفرض قرش على السجائر وبنقول نفرض قرش تعريفه على السكر وبنقول لأ.. فبنبص نلاقى من باب آخر القربة مقطوعة! يعنى كل سنة الاعانات بتزيد وسد العجز بيزيد والكلام ده بيزيد.

حجازى: صافى الانفاق العام..

عبد الناصر: اللى هو الميزانية تكلفتها بقت كام؟

حجازى: ١٩١١,٦ مقابل ١٧٨٨,٦ يعنى فيه ١٢٣ مليون زيادة.

عبد الناصر: القرار غير كده القرار كام؟

حجازى: أصل القرار بالاجماليات.

عبد الناصر: الاجماليات كام؟

حجازى: ١٨٨٢ اجمالى الموازنة الطوارئ بنطلعها بره لأنه بيطلع رقم واحد، فالرقم فى الموازنة ١٨٨٢ مقابل ١٦٥٨ بزيادة ٢٢٣ مليون، والطوارئ ٢٦٤ بدل ١٧٠ لأنه كان ١٧٠، وبعدين طلعنا اعتماد اضافى. دى الصورة الاجمالية ١٨٨٢ مقابل ١٦٥٨ بزيادة ٢٢٣,٩ مليون، صافى الانفاق بعد الاستبعادات مقابل ١٩٨٨ بصافى زيادة ١٢٣.

عبد الناصر: أى مواضيع أخرى؟

اسماعيل: هل يؤذن لى إن تعطى بيان موجز لما تم من اجراءات حتى الآن فى قضية جنيف.. اجراءات قضائية؟

عبد الناصر: هنعمل لك ايه بقى؟ لأ.. مالناش دعوة بيها دلوقتى، بس ماتضيعوش فلوس تانى.

القونى: إحنا مابنضيعش يافندم إحنا بنتابع.

عبد الناصر: قول للآخرين.